



10 مشاريع تعلن انطلاق الاستثمارات الصينية بالدقم

الدقم مركز عالمي لتخزين النفط الخام ومشتقاته



علي شاه: سوق مواد البناء سيكون إقليمي



سلطان البرطمانى:
الغاز يتدفق إلى الدقم في ٢٠١٩



شركة المجموعة المشتركة للمقاولات

خبرة متراكمة في أعمال المقاولات لأكثر من ٥٠ عاماً



نبذة عن الشركة

■ والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية قررت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات تشييد مصانعها الخاصة للإسفلت والخرسانة الجاهزة، مع أسطول آليات متنوع بدءاً من المعدات الثقيلة المتخصصة إلى المركبات الخفيفة.

■ وبعدها حققت مكاناً مسيطراً في صناعة المقاولات في كل من الكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة؛ والنجاح الكبير في المشاريع التي نفذتها في لبنان واندونيسيا وجورجيا ومنغوليا وأوزباكستان، أصبحت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات مقاولاً يمكن الاعتماد عليه.

■ في ١٠ فبراير ٢٠١٦ وقّعت الشركة اتفاقية مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنفيذ الحزمة الرابعة لميناء الدقم المتعلقة بالبنية الأساسية للرصيف الحكومي، ويستغرق تنفيذ المشروع ٣٠ شهراً من تاريخ الإسناد بالإضافة إلى ٣٠ يوماً لأعمال التحضيرات.

■ تأسست شركة المجموعة المشتركة للمقاولات في الكويت عام ١٩٦٥ كشركة محدودة المسؤولية. لكن بالمثابرة والاجتهاد والعمل المتواصل أصبحت شركة مساهمة عامة.

■ شهدت الشركة تحسناً متزايداً على مدى العقود الماضية. ويبلغ عدد العاملين فيها حالياً أكثر من ١٢٩٠٠ موظف من ذوي الكفاءة العالية والخبرة التراكمية في مجالات مختلفة في الهندسة والمالية وإدارة الأعمال.

■ تتنوع أنشطتنا لتدخل ضمن مجالات متعددة بما فيها الهندسة المدنية وأعمال المقاولات مع تركيز كبير على مجالات الصحة والسلامة وبالتأكيد ضمان الجودة العالية.

■ وكنتيجة لالتزام الإدارة بمعايير الجودة والسلامة أصبحت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات قوة مهيمنة في صناعة المقاولات في منطقة الخليج.

■ بهدف دعم أعمال المقاولات في كل من الكويت وسلطنة عمان



شركة المجموعة المشتركة للمقاولات
Combined Group Contracting Co.



في غمرة احتفالات البلاد بيوم النهضة
السابع والأربعين المجيد

تتقدم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
بأسمى آيات التهاني إلى المقام السامي

**حضرة صاحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد المعظم**

- حفظه الله ورعاه -

متضرعين إلى الله العليّ القدير أن يديم على جلالته الصحة

والعافية، ومهنتين الشعب العماني بهذه المناسبة

الغالية، ومجددين العهد والولاء بالاستمرار في

العطاء والبناء لما فيه الفخر والاعتزاز لكل

أبناء عماننا الغالية

23
يوليو
المجيد

الدقم

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
سلطنة عُمان





شريك في التنمية



بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK

سواء أ كنت متنقلاً بين مدن وولايات سلطنتنا الحبيبة، أو مستخدماً لطرق وشوارع السلطنة الحديثة، كإستخدامك لطريق صور-بديد، طريق مسقط السريع، أو أنك في زيارة لأي من الفنادق الفخمة، أو كنت على متن إحدى رحلات الطيران العماني - الناقل الرسمي لسلطنة عمان - أو مسافراً عبر مطار مسقط الدولي، كن متأكداً بأن بنك عمان العربي متواجد من أجلك في أي مكان تذهب إليه.

بنك عمان العربي، أحد أكبر المؤسسات المصرفية في البلاد، يحرص دائماً على تمويل المشاريع الرئيسية في السلطنة، كالمشاركة في تطوير منجزات البنية التحتية، قطاع النفط والغاز، البتروكيماويات، والمشاريع السياحية لما يقارب أربعون عاماً مضت.

يقدم بنك عمان العربي خدمات مصرفية من خلال شبكة فروع واسعة تضم ٦٧ مكتب وفرع محلي و ٤٠٠ فرع منتشر في ٤٠ دولة حول العالم عن طريق شبكة فروع البنك العربي.

لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة www.oman-arabbank.com





يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام



إن هذا النشاط الذي
تشهده المنطقة
الاقتصادية الخاصة
بالدقم يؤكد حرص
الحكومة على أن يحقق
هذا المشروع الوطني
المهم أهدافه في التنويع
الاقتصادي ويكون إضافة
مهمة لمسيرة عمان
الحديثة

الدقم .. اهتمام محلي وعالمي

يعكس النشاط الذي تشهده المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ما تحظى به المنطقة من اهتمام محلي وإقليمي ودولي، ولعل هذا يفسر تسارع الأعمال بالمنطقة التي تم إنشاؤها في أواخر عام ٢٠١١ ضمن خطة السلطنة لتنويع الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى استثمار الجانب الصيني في تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال إنشاء المدينة الصناعية الصينية العمانية التي شهدت في إبريل الماضي وضع حجر الأساس والإعلان عن بدء العمل في ١٠ مشروعات باستثمارات تصل إلى نحو ٣,٢ مليار دولار، كذلك فإن النصف الأول من العام الجاري شهد توقيع اتفاقية الشراكة لإنشاء مصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيماوية بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية وهو استثمار يُتوقع أن يساهم في توطيد الصناعات البتروكيماوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتأتي هذه الاستثمارات في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة التزامها بتنمية المنطقة وتوفير عناصر نجاحها، إذ تشهد المنطقة في الوقت الراهن تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية أبرزها استكمال الحزم المتبقية لميناء الدقم وتنفيذ مشروعات متنوعة في قطاعات الطرق والسدود وقنوات تصريف المياه السطحية وشبكات المياه والكهرباء، كما أود الإشارة أيضاً إلى مشروع توصيل الغاز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي تقوم بتنفيذه شركة الغاز العمانية والذي يستهدف توفير الغاز لمصفاة الدقم وعدد من الصناعات الأخرى التي سيتم إنشاؤها بالمنطقة، وبحسب الحوار الصحفي الذي أجرته مجلة الدقم الاقتصادية مع المدير العام التنفيذي بالوكالة بشركة الغاز العمانية فإن المشروع سيدخل حيز التشغيل خلال عام ٢٠١٩ وستكون محطة إمداد الغاز بالدقم مهياً لاستقبال ١٥ مليون متر مكعب من الغاز يوميا في المرحلة الأولى ويمكن زيادة سعتها إلى ٢٥ مليون متر مكعب يوميا متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، ويعتبر مشروع توصيل الغاز إلى الدقم واحداً من المشروعات الاستراتيجية التي تفسح المجال لنمو قطاع الصناعات البتروكيماوية بالمنطقة.

إن هذا النشاط الذي تشهده المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يؤكد حرص الحكومة على أن يحقق هذا المشروع الوطني المهم أهدافه في التنويع الاقتصادي ويكون إضافة مهمة لمسيرة عمان الحديثة التي تحتفل في ٢٣ يوليو ٢٠١٧ بيوم النهضة السابع والأربعين، ويشرفني أن أعتم هذه الفرصة لتهنئة مولاي جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بهذه المناسبة التي أحييت تاريخ عمان وحضارتها وأسست نهضة حديثة تقوم على العلم والمعرفة وتنمية الاقتصاد الوطني ليحقق أهداف النهضة في التنمية والرخاء الاقتصادي.



١٦

تيمور بن أسعد يضع حجر الأساس
للمدينة الصناعية الصينية العمانية



١٥



توقيع اتفاقية حق الانتفاع
لتشييد محطة تخزين النفط برأس مركز

٥٠



٣٥

سلطان البرطماني: إنجاز مشروع
توصيل الغاز إلى الدقم خلال ٢٠١٩



١١

نائب رئيس الوزراء التركي: متفائل بنجاح
الدقم في استقطاب الشركات التركية



٣٨

الحوض الجاف يعزز نجاحاته ويستقبل
أكبر سفينة منذ تدشين عملياته



٣٤

تشغيل أول مجمع طبي
للقطاع الخاص بالدقم



٥٦

تصدير أول شحنة من حجر
الكلس عبر ميناء الدقم



٤١

«استثمر في الدقم»
تحلق في مدن عالمية

نُعزز النمو. نُصنع الفرص.



مصفاة بمستوى عالمي

وموقع استراتيجي على بحر العرب

مشروع مصفاة الدقم هو مشروع مشترك بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية ويقع في قلب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي تتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على خطوط النقل البحري الرئيسية في بحر العرب. ويعد موقعه الإستراتيجي ميزة تنافسية، وذلك بسبب وقوعه على مسار خطوط الشحن البحري الدولية على المحيط الهندي وبحر العرب، وهذا من شأنه أن يسهّل أنشطة النقل البحرية من المنطقة وإليها .

وقد انتهت الشركة مؤخراً من أعمال تمهيد الموقع الذي ستشيد عليه المصفاة الجديدة والتي شملت على حفر أكثر من ١٢ مليون متر مكعب من التربة وترصينها، فضلاً عن وضع الأسس للمشروع في البدء في تشييد المصفاة في الموعد المحدد. وعند بدء عمليات تشغيل المصفاة ستبلغ الطاقة التكريرية ٢٣٠,٠٠٠ ألف برميل يومياً وستعمل على إنتاج الديزل ووقود الطائرات بالإضافة إلى النافثا وغاز البترول المسال باعتبارها المنتجات الرئيسية للمصفاة. كما تم الانتهاء من تسوية وتجهيز موقع مصفاة الدقم البالغ مساحته ٩٠ هكتار. تتضمن الطلبات الفنية لمقدمي العطاءات فيما يتعلق بالحزمتين الأولى والثانية لأعمال الهندسة والتوريد والإنشاء: حزمة وحدات التجهيز، وحزمة المرافق (الخدمات) والعمل خارج الموقع على التوالي. أما الحزمة الثالثة (المرافق/الإنشاءات الموجودة خارج الموقع) فتتكون من منشآت التخزين والتصدير للمواد البترولية السائلة والسائبة، منشآت تخزين النفط الخام في رأس مركز خط أنبوب نقل النفط الخام بطول ٨٠ كم من رأس مركز إلى مصفاة الدقم .

ومن المؤمل أن تصبح الدقم المركز الصناعي والاقتصادي التالي في عمان، ويعد مشروع مصفاة الدقم واحداً من المشاريع الكبرى التي ستعزز في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وسيكون بمثابة خط الانطلاق لخطة تحويل الدقم إلى أحد أضخم المراكز الصناعية والاقتصادية في المنطقة. ولا ريب أن هذه الخطوة ستجذب العديد من الإيجابيات للمجتمع المحلي من خلال دعم مبادرات القيمة المحلية المضافة التي ستطرحها مصفاة الدقم من خلال تمكين الموردين المحليين فضلاً عن الاستعانة بالكفاءات البشرية المحلية متى ما أمكن .

مركز عمان اللوجستي الجديد !

- موقع استراتيجي • خالي من الازدحام • رصيف عميق للبضائع العامة
- حاويات • بضائع سائبة • بضائع سائلة
- أراضي لوجستية وصناعية للاستثمار



للمزيد من المعلومات يرجى التواصل:

شركة ميناء الدقم ش.م.ع.م | هاتف: ٢٤٣٤٢٨٠٠ (+٩٦٨) | فاكس: ٢٤٥٨٧٣٤٣ (+٩٦٨) | www.portduqm.com | info@portduqm.com
www.linkedin.com/company/port-of-duqm-company-saoc **Linked in** www.instagram.com/portofduqm  twitter.com/portofduqm  facebook.com/portofduqm 



MEETHAQ
للصيرفة الإسلامية
Islamic Banking

مميزة بكل تفاصيلها.

نُقدم لكم بطاقة حفاوة
فيزا سيغنتشر الائتمانية

بطاقة مميزة صُممت لتناسب مع احتياجاتك. حيث
تمنحك بطاقة حفاوة فيزا سيغنتشر الائتمانية عدة
مزايا أثناء سفرك، و في أرقى المطاعم، أو أثناء تسوقك
في جميع أنحاء العالم بما يتوافق مع قيمك ومبادئك.

- الدخول لصالات المطارات حول العالم
- حماية ومزايا سفر حصرية
- حماية فيزا
- خدمات شخصية (الكونسيرج)

تقدم بطلبك الآن للحصول على بطاقة حفاوة فيزا
سيغنتشر الائتمانية بزيارة أقرب فرع لميثاق.



نائب رئيس الوزراء التركي يدعو لتوقيع اتفاقية تجارة حرة .. ويؤكد:

متفائل بنجاح الدقم في استقطاب الشركات التركية

حوار - صالح بن نبهان المعمرى



دعا معالي محمد شيمشك نائب رئيس الوزراء التركي إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة بين السلطنة وتركيا، مشيراً إلى أن توقيع اتفاقية تجارة حرة سوف يُسهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وقال في حديث خاص لمجلة الدقم الاقتصادية إن سلطنة عمان وجمهورية تركيا لديهما إمكانيات كبيرة يمكن استغلالها بطريقة جيدة في العديد من القطاعات الاقتصادية وبما يساهم في زيادة مستوى التجارة البينية بين البلدين لا سيما في قطاع السياحة.

وأوضح في الحديث الذي جاء على هامش حضوره اجتماعات اللجنة العمانية التركية المشتركة التي عقدت في مسقط في مايو الماضي أن العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عمان وجمهورية تركيا طيبة ولكنها تحتاج إلى بذل المزيد من العمل لرفع مستواها بشكل أفضل وهذا يؤكد الحاجة إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، مشيراً إلى أن التجارة البينية بين السلطنة وتركيا ازدادت في السنوات الأخيرة ١٠ أضعاف مستوياتها السابقة لتصل إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، ولكن هذا الأمر يبقى متواضعاً إذا ما قارناه بالفرص التجارية والاستثمارية المتاحة بين البلدين.





من اجتماعات اللجنة العمانية التركية المشتركة

معالي محمد شيمشك: تعتمزم تركيا العمل مع سلطنة عمان بشكل رئيسي في مجالات السياحة والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والزراعة ومصايد الأسماك والتعدين وغيرها من المجالات الأخرى، مشيدا بنتائج اجتماعات اللجنة العمانية التركية المشتركة وروح الأخوة والتعاون التي سادت اللقاءات التي شهدتها مسقط. مضيفاً: لدينا الكثير من الوقت للعمل معا لرفع حجم التبادل التجاري كما ان هناك فرصا كثيرة في السلطنة يمكن الاستثمار فيها.

فرص غير مستغلة

وقال ان هناك إمكانيات هائلة للتعاون غير مستغلة، ففي قطاع السياحة - على سبيل المثال - تمتلك تركيا تجربة جيدة إذ استطاعت تطوير عائداتها بشكل

الدقم .. فكرة ساحرة

ووصف معالي نائب رئيس الوزراء التركي فكرة إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بأنها «فكرة ساحرة»، وقال إنني متأكد من نجاحها، إذ يتم العمل بها على نحو جيد. وأضاف: إن فكرة الدقم وغيرها من المناطق المماثلة بالسلطنة فكرة ممتازة. ونحن نرى بالتأكيد المستقبل في هذا المشروع. ومع ذلك، ندعو المسؤولين في الهيئة إلى زيارة تركيا والتحدث إلى الشركات التركية الخاصة حول هذا الجانب ضمن موضوع توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين، وهو ما سيجلب بالتأكيد الكثير من الشركات من تركيا إلى عمان.

مجالات عديدة للتعاون

وحول مجالات التعاون بين السلطنة وتركيا قال

فرص كبيرة
أمام السلطنة
وتركيا لزيادة
التبادل التجاري
وتعزيز التعاون
الاستثماري

السلطنة لديها
إمكانيات هائلة
غير مستغلة
لتطوير القطاع
السياحي

أدعورجال
الأعمال في
البلدين لبحث
فرص التعاون
المشترك



نائب رئيس الوزراء التركي
خلال حديثه للمحرر

◆◆◆
إنشاء المنطقة
الاقتصادية
الخاصة بالدقم
«فكرة ساحرة»
ومتفائل بنجاحها

◆◆◆
لدينا الكثير
من الوقت
للعمل معا لرفع
حجم التبادل
التجاري.. وفرص
الاستثمار في
السلطنة كثيرة

◆◆◆
القطاع المصرفي
التركي «قوي»
ولديه إمكانيات
جيدة لتمويل
المشاريع في
السلطنة

◆◆◆
على الشركات
التركية ألا تنظر
إلى عمان كسوق
بسيط وإنما
بوابة لأسواق
ضخمة في آسيا
وأفريقيا



نائب رئيس الوزراء التركي أثناء
زيارته لدار الأوبرا السلطانية

ثقة من أن هذا الامر يمكن أن يحدث.

القطاع المصرفي وتمويل المشاريع

وتطرق معالي محمد شيمشك إلى القطاع المصرفي وتمويل المشاريع، وقال: هناك حاجة إلى تواجد البنوك التركية في السلطنة لتشجيع تمويل المشاريع لأن القطاع المصرفي التركي قوي جدا، كما سلط في حديثه الضوء على فكرة إعادة التصدير، وقال: يمكن لكلا البلدين إنشاء وفتح نوافذ لأسواق دولية جديدة. داعيا الشركات التركية للقدوم إلى السلطنة بقوله: يجب على الشركات التركية ألا تنظر إلى عمان كسوق بسيط حيث يمكن أن تكون عمان بوابة لأسواق ضخمة في آسيا وأفريقيا، في حين أن تركيا يمكن أن تكون بوابة لسلطنة عمان إلى دول كثيرة في أوروبا.

ملحوظ وهذا مجال جيد للتعاون بين الجانبين، وأنا أشجع الشركات التركية على القدوم إلى السلطنة وتوظيف خبراتها لتطوير القطاع السياحي. إن رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين الذين جاءوا معي يتطلعون إلى تقديم خبراتهم وتجاربهم وهناك الكثير من المعرفة التي يمكن أن نتبادلها بين البلدين. وتابع: إنني أشجع كلا الجانبين على النظر إلى هذه القطاعات والاستفادة منها.

وأضاف: إذا استطعنا العمل معا لاستغلال الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة للتعاون بين السلطنة وتركيا فإنني أتوقع أن نتمكن من زيادة التبادل التجاري بين البلدين ١٠ أضعاف مستوياته الحالية خلال السنوات العشر المقبلة، وبعد لقاءاتي مع رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين بسلطنة عمان أستطيع القول إنني على



النمو الذي تشهده الدقم يحفز
الشركات على الاستثمار فيها

ضوابط جديدة لتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشروعات الدقم



التأكيد على
ضرورة قيام
المقاولين
بالإعلان عن
الأعمال المتاحة
بالصحف
المحلية

إلزام المقاولين
باستئجار الآلات
والمعدات من
المواطنين

عدم السماح
باستيراد
المعدات والآلات
إلا إذا لم تتوفر
محليا

مسقط : **الدقم**

تتولى الدائرة بالتنسيق مع مدراء المشاريع والاستشاري الخاص بكل مشروع، متابعة المقاولين للتأكد من أنه تم الإعلان عن الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مدة تنفيذ المشروع.

كما أُلزم القرار المقاولين باستئجار الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع من المواطنين وفق الضوابط المعتمدة من الهيئة على أن تمنح الأولوية لمواطني ولاية الدقم والمواطنين من الولايات الأخرى بمحافظة الوسطى من خلال الإعلان عنها بالصحف المحلية، كما يمكن للمقاولين شراء الآلات والمعدات من السوق المحلي بالسلطنة، وفي حال عدم توفرها من قبل المواطنين أو السوق المحلي يتم السماح للمقاولين باستيراد الآلات والمعدات من خارج السلطنة بالتنسيق مع دائرة الشراكة والتنمية. وشدد القرار على ضرورة التزام المقاولين بالضوابط الجديدة، موضحاً أن المخالفين لأحكامه تطبق عليهم العقوبات الواردة في المادة (٢٠) من لائحة تنظيم البيئة الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تنص على أنه يجوز للهيئة وقف الترخيص الصادر للمشروع أو فرض غرامة إدارية وفقاً لما نصت عليه اللائحة.

أصدرت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ضوابط جديدة لتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ويأتي إصدار هذه الضوابط في ظل حرص الهيئة على استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتستند الضوابط الجديدة إلى قرارات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عقدت بسبع الشامخات خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يناير ٢٠١٣.

ونص القرار الذي بدأ العمل به في مايو الماضي على أن تتولى دائرة الشراكة والتنمية بالهيئة تحديد فرص الأعمال الممكن إسنادها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاريع الحكومية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأُلزم المقاولين بالإعلان عن الأعمال المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصحف اليومية بالتنسيق المباشر مع دائرة الشراكة والتنمية، على أن

10

مشاريع تعلن انطلاق
الاستثمارات الصينية

بالدقم



Wan Fang LLC

المدينة الصناعية الصينية العمانية (الدقم)
中国阿曼 (杜库姆) 产业园
China-Oman (Duqm) Industrial Park

تيمور بن أسعد يضع حجر الأساس للمدينة الصناعية الصينية العمانية

الدقم - الدقم

انطلقت في التاسع عشر من شهر ابريل ٢٠١٧ أعمال البناء والتشييد للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم من خلال ٩ مشاريع صناعية وفندق من فئة الخمس نجوم.

وقام صاحب السمو السيد تيمور بن أسعد بن طارق آل سعيد بوضع حجر الأساس للمدينة التي ستشيد على مساحة ١١٧٢ هكتارا، كما قام سموه بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية بمشاركة كل من معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومعالي وانغ خه شان نائب حاكم منطقة نينغشيا الصينية وعلي شاه رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية وعدد من الشخصيات البارزة من السلطنة والصين.





قائمة المشاريع

وتتضمن قائمة المشاريع التي انطلقت أعمالها الإنسانية في ١٩ إبريل ٢٠١٧ مجموعة متنوعة من المشاريع الصناعية بالإضافة إلى فندق من فئة الخمس نجوم سيقام بالمنطقة السياحية بالدقم. أما المشاريع الصناعية التسعة فكانت على النحو التالي:

١. مشروع إنتاج الميثانول لاستخدامه في مشروع الأولفين.
٢. محطة لتحلية مياه البحر واستخراج البروم.
٣. محطة لإنتاج الكهرباء.
٤. بناء قاعدة تصنيع ألواح ومعدات الطاقة الشمسية.
٥. مصنع لإنتاج الأنابيب المستخدمة في حقول النفط والغاز.
٦. مصنع لإنتاج الأنابيب غير المعدنية المركبة المستخدمة في حقول النفط.
٧. مصنع لإنتاج أنابيب الصلب والأسلاك والصلب المقوى من نوع (بي إي) وقطع الغيار.
٨. سوق لمواد البناء.
٩. مصنع لإنتاج سيارات الدفع الرباعي عالية التنقل.



٣,٢ مليار دولار إجمالي استثمارات المرحلة الأولى من المدينة الصينية

مصنع إنتاج سيارات الدفع الرباعي عالية التنقل



- حجم الاستثمار: ٨٤ مليون دولار
- سيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين
- في المرحلة الأولى: إنتاج ١٠ آلاف سيارة سنويا

مشروع إنتاج الميثانول لاستخدامه في مشروع الأولفين



- إجمالي الاستثمار: ٢,٣ مليار دولار
- يستهدف المشروع في مرحلته الأولى إنتاج ١,٨ مليون طن من الميثانول سنويا
- سترتفع القدرة الإنتاجية للمشروع في المراحل اللاحقة لتصل إلى ١٠ ملايين طن سنويا

فندق من فئة الـ ٥ نجوم



- يقام على مساحة ١٠٠ ألف متر مربع
- يبعد ١٥٠ مترا عن شاطئ البحر.
- يلبي المعايير المتعلقة باستضافة المؤتمرات

سوق مواد البناء



- حجم الاستثمار: ١٣٨ مليون دولار
- سيقام السوق على مساحة ٣٤ هكتارا
- من المتوقع أن يكون جاهزا بنهاية عام ٢٠١٨

محطة تحلية مياه البحر واستخراج البروم



- الاستثمار: ٨١ مليون دولار
- الطاقة الإنتاجية: ٥٠ ألف طن يوميا من المياه
- ٣٠٠٠ طن سنويا من البروم

مصنع إنتاج أنابيب الصلب والأسلاك والصلب المقوى



- إجمالي الاستثمارات: ٢٢ مليون دولار
- المبيعات السنوية المتوقعة: ٤٨ مليون دولار

محطة إنتاج الكهرباء



- إجمالي استثمارات: ٤١٠ ملايين دولار
- سيتم تجهيز المحطة بوحدين للإنتاج بطاقة ١٥٠ ميجاواط

تصنيع الأنابيب المستخدمة في حقول النفط



- تبلغ الاستثمارات المخصصة للمشروع ١٠ ملايين دولار
- حجم الإنتاج: ١٠٠٠ كيلومتر من الأنابيب
- المبيعات السنوية المتوقعة: ٤٥ مليون دولار

مصنع إنتاج الأنابيب المستخدمة في حقول النفط والغاز



- استثمارات المشروع: ١٩ مليون دولار
- إنتاج أنواع متعددة من الأنابيب بقدرة إنتاجية تبلغ ٥٠ ألف طن سنويا
- سيكون جاهزا خلال ١٢ شهرا من بدء أعماله الإنشائية

مصنع إنتاج ألواح ومعدات الطاقة الشمسية



- الطاقة الإنتاجية للمصنع في مرحلته الأولى ٤٠٠ ميجاواط
- سوف ترتفع الطاقة الإنتاجية تدريجيا إلى (١) جيجاواط سنويا
- إجمالي الاستثمار في المشروع حوالي ٩٤ مليون دولار
- من المتوقع أن يحقق المشروع إيرادات سنوية تبلغ ٢١٥ مليون دولار

استثمار ٣,٢ مليار دولار في مشاريع المرحلة الأولى من المدينة الصينية

شركة وان فانج العمانية توقع ١٠ اتفاقيات شراكة مع شركات صينية



أثناء توقيع اتفاقيات الشراكة بين شركة وان فانج العمانية والشركات الصينية

الدقم - الدقم :

المستخدم النهائي والمستأجرين لقطع الأراضي القابلة للتقسيم.

وستقام الفئة الثانية على مساحة نحو ١٠ هكتارات وهي أرض غير قابلة للتقسيم تم تخصيصها لإنشاء فندق من فئة خمس نجوم.

أما الفئة الثالثة من مشاريع المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم فستقام على مساحة حوالي ٢٩٢ هكتارا وتم تخصيصها لإنشاء مجمع للصناعات البتروكيماوية.

مشروع الأولفين

ويعتبر مشروع إنتاج الميثانول لاستخدامه في مشروع الأولفين أكبر مشروع استثماري في المرحلة الأولى من المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم وتبلغ استثماراته حوالي ٢,٣ مليار دولار أمريكي، ويستهدف المشروع في مرحلته الأولى إنتاج ١,٨ مليون طن من الميثانول سنويا لاستخدامه في مشروع الأولفين وسترفع القدرة الإنتاجية للمشروع في المراحل اللاحقة لتصل إلى ١٠ ملايين طن سنويا.

المشروع ستنفذه مجموعة مينغوان القابضة المحدودة وهي شركة صينية تعمل في مجال إنتاج البتروكيماويات؛ تأسست في عام ١٩٩٨ وبلغت إيراداتها التشغيلية في عام ٢٠١٥ أكثر من ٥ مليارات دولار في حين تبلغ أصولها ١,٧٤ مليار دولار أمريكي.

تحلية مياه البحر واستخراج البروم

وتتضمن مشاريع المرحلة الأولى من المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم إنشاء محطة لتحلية المياه واستخراج البروم باستثمارات تقدر بنحو ٨١ مليون دولار أمريكي، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة تحلية مياه البحر ٥٠ ألف طن يوميا فيما تبلغ كمية البروم المستخرج من مياه البحر المحلاة ٣٠٠٠ طن سنويا.

ويدخل البروم في العديد من الصناعات من بينها الأدوية والأقمشة والورق والبلاستيك، كما يستخدم في الأغذية والوقود والتنقيب عن النفط والعديد

وَقَّعت شركة وان فانج العمانية - وهي المستثمر الرئيسي في مشروع المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم - ١٠ اتفاقيات شراكة مع عدد من الشركات الصينية للاستثمار في المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم. وتشكل الاتفاقيات الموقعة المرحلة الأولى من المدينة التي يجري تأسيسها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على مساحة ١١٧٢ هكتارا، وتبلغ استثمارات المرحلة الأولى حوالي ٣,٢ مليار دولار مشكلة ٣٠٪ من إجمالي استثمارات المدينة البالغة حوالي ١٠,٧ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٢.

وأتاح الاتفاقيات للشركات الصينية تنفيذ مشروعاتها في المدينة وفقا لاتفاقية التعاون والتطوير التي وقعتها شركة وان فانج العمانية في مايو من عام ٢٠١٦ مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي تنص على تنظيم الاستثمار وتحدد التزامات كل طرف.

ثلاث فئات رئيسية من الأراضي

وتنص اتفاقية الانتفاع والتطوير التي تم توقيعها بين هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة وان فانج العمانية على تقسيم مساحة الأرض المخصصة للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم إلى ثلاث فئات رئيسية:

الفئة الأولى تبلغ مساحتها حوالي ٨٧٠ هكتارا وهي مساحة قابلة للتقسيم تم تخصيصها للصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والمختلطة، وتتيح الاتفاقية للشركة تخصيص هذه الأرض - بموجب اتفاقيات حقوق انتفاع من الباطن - لمستثمرين صينيين آخرين وشركات صينية، على أن تكون شركة وان فانج العمانية هي الطرف المسؤول عن تشغيل وصيانة والحفاظ على البنى الأساسية التي ستقام بالموقع ما لم تتطلب الأنظمة المرعية والنافذة في السلطنة خلاف ذلك، كما تضطلع الشركة بدور مالك أو مدير الموقع تجاه

مشروع الأولفين

أكبر استثمارات
المرحلة الأولى
.. والتكلفة تناهز
٢,٣ مليار دولار

إنشاء محطة

لتوليد الكهرباء
وأخرى لتحلية
مياه البحر
واستخراج البروم



مشروع محطة إنتاج الكهرباء

بناء قاعدة
تصنيع معدات
الطاقة الشمسية
بطاقة إنتاجية
تبدأ بـ ٤٠٠
ميغاواط سنويا

ميغاواط إلا أنها سوف ترتفع تدريجيا إلى (١) جيجاواط سنويا، ويبلغ إجمالي الاستثمار في هذا المشروع حوالي ٩٤ مليون دولار، ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات المبيعات حوالي ٢١٥ مليون دولار أمريكي سنويا، وتستهدف مبيعات المصنع أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. وسيقام المصنع من قبل شركة نينغشيا زونك جياي لإدارة الطاقة الجديدة والتكنولوجيا المحدودة المتخصصة في مجال إنتاج ألواح ومعدات الطاقة الشمسية وتصميمها وتشغيلها ويقع مقرها في مدينة ينتشوان بمنطقة نينغشيا، وقد تأسست الشركة في عام ٢٠١٤ برأسمال ١٣ مليون دولار.

الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

وفي قطاع الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز تتضمن المرحلة الأولى من المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم عددا من المشاريع في هذا المجال، إذ ستقوم شركة نينغشيا تشينغشوان لصناعة الأنابيب المحدودة بإنشاء مصنع لإنتاج الأنابيب المستخدمة في حقول النفط والغاز. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي استثمارات المشروع ٢٢ مليون دولار أمريكي، وستقوم الشركة بإنتاج أنواع متعددة من الأنابيب بقدرة إنتاجية تبلغ ٥٠ ألف طن سنويا، وبحسب الشركة فإن المصنع سيكون جاهزا خلال ١٢ شهرا من بدء أعماله الإنشائية. وتعتبر شركة ينتشوان يوشون لخدمات حقول النفط والتكنولوجيا المحدودة إحدى الشركات الصينية المتخصصة في خدمات هندسة النفط والغاز وهي مسجلة في مدينة ينتشوان برأسمال ٨,٧ ملايين دولار.

من الصناعات الأخرى، وقد أدت استعمالاته المتعددة إلى زيادة الطلب عليه، ويقدر تواجد البروم في البحار والمحيطات بحوالي ٦٥ ملليجرام في اللتر. وستقام المحطة من قبل مجموعة شركات نينغشيا المحدودة لشؤون المياه، وهي شركة مملوكة من قبل حكومة نينغشيا برأسمال ٧٢ مليون دولار أمريكي، وتعمل المجموعة في العديد من المشاريع المتعلقة بالمياه في نينغشيا.

محطة إنتاج الكهرباء

كما تتضمن مشاريع المرحلة الأولى إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء باستثمارات تقدر بنحو ٤١٠ ملايين دولار وسيتم تجهيزها بوحدين بطاقة إنتاجية تبلغ ١٥٠ ميغاواط.

وسيتم إنشاء المحطة من قبل معهد بحوث هابي لتصميم الطاقة الكهربائية ومعهد نينغشيا لتصميم الطاقة الكهربائية وهما من أكبر شركات الكهرباء الصينية المملوكة للدولة، وكلاهما من الشركات التابعة لمجموعة شركات بناء الطاقة في الصين وهي مجموعة عملاقة مملوكة للحكومة الصينية، وقد تم تسجيل معهد بحوث هابي لتصميم الطاقة الكهربائية في عام ١٩٥٨ برأسمال ٤٣ مليون دولار أمريكي، ويعمل المعهد في مجال التصميم والمسح والاستشارات والبناء.

الطاقة الشمسية

وتحتضن المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم مصنعا لإنتاج ألواح ومعدات الطاقة الشمسية الذي يستهدف مواكبة التوسع المستمر في هذا القطاع، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمصنع في مرحلته الأولى ٤٠٠

تشديد مصنع
لإنتاج أنابيب
الصلب
والأسلاك..
ومصنعين للأنابيب
المستخدمة في
قطاع النفط
والغاز



اتفاقية الشراكة لإنشاء سوق لمواد البناء



صورة توضيحية للفندق الذي سيتم تشييده في المرحلة الأولى

آلاف سيارة سنويا من بينها ٩ آلاف مركبة للاستخدام المدني و١٠٠٠ وحدة للاستخدام العسكري، أما المرحلة الثانية فسيتم فيها التركيز على إنشاء مدينة صناعية كهروميكانيكية مع توفير الدعم الصناعي المطلوب لمثل هذه المشروعات.

وتعمل شركة ووهان شياو لصناعة السيارات والتكنولوجيا المحدودة في مجال تصنيع وبيع سيارات الدفع الرباعي للاستخدامات المدنية والعسكرية، وتبلغ طاقتها الإنتاجية حاليا ٨٠٠٠ وحدة؛ من بينها ٥٠٠٠ وحدة يتم إنتاجها سنويا في مصنع الشركة في منطقة ووهان، و٣٠٠٠ وحدة يتم إنتاجها سنويا في مصنع الشركة بمنطقة فوجيان، وتتطلع الشركة من خلال مصنعها الجديد بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتلبية احتياجات زبائنهم في أسواقها الخارجية التي تشمل الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وعددا من الدول الآسيوية، كما أن لدى الشركة طلبات من الشرطة وقوات الشرطة المسلحة في الصين.

فندق خمس نجوم

وتتضمن المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم فندقا من فئة ٥ نجوم سيقام على مساحة ١٠ هكتارات (١٠٠ ألف متر مربع) بالمنطقة السياحية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويبعد حوالي ١٥٠ مترا عن شاطئ البحر.

وتبلغ المساحة الإجمالية للفندق ٥٠ ألف متر مربع ويتضمن العديد من التسهيلات التي يتطلع إليها رجال الأعمال والسياح، كما يلبي المعايير المتعلقة باستضافة المؤتمرات.

وستقوم بتشيد الفندق مجموعة نينغشيا لبناء وتطوير المساكن المتحدة وهي شركة متخصصة في مجالات التطوير العقاري والتصميم الهندسي والبناء والاستشارات تم إنشاؤها في عام ١٩٩٧، وتبلغ قيمة استثماراتها حوالي ٤٣٥ مليون دولار.

تصنيع الأنابيب غير المعدنية

وفي نفس القطاع سيتم إنشاء مصنع لإنتاج الأنابيب غير المعدنية المركبة المستخدمة في حقول النفط، وتبلغ الاستثمارات المخصصة للمشروع ١٠ ملايين دولار أمريكي، وتخطط الشركة المستثمرة في المشروع لإنتاج حوالي ١٠٠٠ كيلومتر من الأنابيب وأن تبلغ مبيعاتها السنوية ٤٥ مليون دولار أمريكي.

وسيتم تنفيذ المشروع من قبل اتحاد مكون من شركة هابي باوشي الخاصة لصناعة المطاط المرن الكيميائي المحدودة وشركة المحيط إمبليس الدولية.

تصنيع أنابيب الصلب

وتعتزم شركة نينغشيا كوينجشوان لصناعة الأنابيب تشييد مصنع لإنتاج أنابيب الصلب والأسلاك والصلب المقوى من نوع (بي إي) وقطع الغيار التي تتطلبها مثل هذه المشاريع، وقد خصصت الشركة ٢٢ مليون دولار أمريكي للاستثمار في هذا المشروع الذي من المتوقع أن تبلغ مبيعاته السنوية حوالي ٤٨ مليون دولار أمريكي.

مشروع سوق مواد البناء

وخصصت شركة وان فانج العمانية ١٣٨ مليون دولار أمريكي للاستثمار في إنشاء سوق لمواد البناء من المتوقع أن يكون جاهزا بنهاية عام ٢٠١٨، وسيقام السوق على مساحة ٣٣ هكتارا، وسيتم تقسيمه إلى عدة أقسام تتضمن أماكن للتخزين وأخرى للمعارض والمبيعات.

سيارات الدفع الرباعي عالية التنقل

وتضم المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم مصنعا لإنتاج سيارات الدفع الرباعي عالية التنقل، وستقوم بتنفيذ المشروع شركة ووهان شياو لصناعة السيارات والتكنولوجيا المحدودة التي خصصت ٨٤ مليون دولار أمريكي للمشروع الذي سيتم تنفيذه على مرحلتين، إذ سيتم خلال المرحلة الأولى إنتاج ١٠

تخصيص ٣٣
هكتارا لتشييد
سوق لمواد البناء
بتكلفة ١٨٥
مليون دولار

شركة ووهان
شياو تتطلع
لإنتاج ١٠ آلاف
سيارة سنويا من
مصنعها الجديد
بالدقم

إنشاء فندق من
فئة ٥ نجوم يلبي
المعايير المتعلقة
باستضافة
المؤتمرات

رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم:

تقديم التسهيلات والخدمات اللازمة لنجاح المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم

المدينة تعكس

تطور العلاقات

السياسية

والاقتصادية بين

السلطنة والصين



يحيى الجابري

الدقم - الدقم

تتوزع بين الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، ومشاريع بتروكيماوية ومرافق خدمية متنوعة تشمل مركزاً للتدريب ومدرسة ومستشفى ومكاتب ومركزاً طبياً، بالإضافة إلى إنشاء فندق من فئة الـ (٥) نجوم.

جهود عديدة

ونوه في كلمته بالجهود التي تم بذلها خلال الفترة الماضية منذ توقيع اتفاقية التعاون ومنح حق الانتفاع والتطوير لإنشاء المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم في ٢٣ مايو ٢٠١٦، موضحاً أن الهيئة قامت بتمكين شركة وان فانج العمانية من الأرض وتقديم كل التسهيلات والخدمات اللازمة لها، وكذلك هناك جهود قامت بها الشركة على أرض الواقع.

العمانية بالدقم تعتبر تتويجاً لجهود مشتركة بين البلدين، من خلال شركة وان فانج العمانية وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، باستثمار يتوقع أن يتجاوز الـ ١٠ مليارات دولار حتى عام ٢٠٢٢، كما يعكس المشروع العلاقات التاريخية والسياسية والتجارية التي تربط السلطنة وجمهورية الصين الشعبية والتي تعود إلى عدة قرون مضت.

وأكد معاليه أن السلطنة تعمل في ظل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - على ترجمة هذه العلاقات سياسياً واقتصادياً بما يعود بالنفع على البلدين الصديقين. وأوضح أن مشروع المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم يضم (٣٥) مشروعاً

أكد معالي يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الأهمية الاقتصادية لإنشاء المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم.

وقال معاليه في كلمة له خلال حفل وضع حجر الأساس للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم وتوقيع اتفاقيات الشراكة بين شركة وان فانج العمانية والشركات الصينية: إن هذا الاحتفال بمثابة انطلاقة لسلسلة من التطوير والبناء خلال المرحلة القادمة ضمن خطة التطوير التي تبنتها شركة وان فانج العمانية حتى عام ٢٠٢٢. وأضاف: إن المدينة الصناعية الصينية



اتفاقية الشراكة لمشروع الميثانول والأولئيين

نائب حاكم نينغشيا يؤكد الالتزام بالاستثمار في إنشاء المدينة الصينية

إدراج المدينة ضمن قائمة المدن النموذجية في مجال القدرة الإنتاجية للطاقة



وانغ خه شان نائب حاكم منطقة نينغشيا

الدقم - الدقم

أعلن معالي وانغ خه شان نائب حاكم منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي بالصين أن لجنة الصين للتنمية والإصلاح أدرجت المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم ضمن قائمة المدن النموذجية للتعاون الدولي في مجال القدرة الإنتاجية للطاقة. وأكد في كلمة ألقاها خلال الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم التزام حكومة منطقة نينغشيا بتنفيذ المشاريع المحددة للمدينة. وقال: باعتبارنا الطرف المسؤول عن بناء المدينة الصناعية سنبدل أقصى جهودنا للإسراع في بناء المدينة، ونثق بأننا سنبنّي المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم كنصّة جديدة لتحقيق المنفعة المتبادلة وتعزيز التعاون المشترك وتحقيق الشراكة بين رجال الأعمال الصينيين والعمانيين لتكون جسرا جديدا للتبادلات الودية بين شعبي البلدين.

تعزيز الصداقة والتعاون

وعبر في كلمته عن سروره بحضور الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدينة، وقال: يسرني أن أعبر عن

ترحيبي الصادق نيابة عن حكومة منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي بالصين بجميع أصحاب المعالي والسعادة والأصدقاء، وأن أتوجه بخالص الشكر لجميع الأصدقاء الذين بذلوا جهودهم الحثيثة في بناء المدينة الصناعية.

وأكد أن المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم تعد نقطة انطلاق جديدة للصداقة والتعاون بيننا، موضحا أن إنشاء المدينة حظي باهتمام بالغ ودعم كبير من حكومتي البلدين، كما حظيت المدينة بردود فعل إيجابية من رجال الأعمال الصينيين.

علاقات تاريخية

وتطرق معالي وانغ خه شان نائب حاكم منطقة نينغشيا إلى العلاقات التاريخية القائمة بين السلطنة والصين، وقال إن الصداقة الصينية العمانية ضاربة في جذور التاريخ، وكان طريق الحرير القديم هو الذي يربطنا بكم، فقبل أكثر من ٦٠٠ سنة قام البحار الصيني المسلم تشنغ خه بخمس رحلات بحرية إلى محافظة ظفار، وتعتبر عُمان من أقدم الدول في شبه الجزيرة العربية، وقد قام العمانيون بجولات إلى الصين قبل عدة قرون. أما في السنوات الأخيرة

استثمارا قنا في
الدقم نقطة
انطلاق جديدة
للسداقة
والتعاون بين
السلطنة والصين

سنبدل أقصى
جهودنا للإسراع
في بناء المدينة
وجعلها منصّة
لتحقيق المنافع
المتبادلة



ردود فعل

إيجابية من

رجال الأعمال

الصينيين تجاه

المشروعات

الجديدة

الطبيعي المهم للصين في بناء «الحزام والطريق»، ومن المؤكد أن التعاون الصيني العربي سيحقق إنجازات ذات منفعة متبادلة.

منطقة نينغشيا

ونوه بدور منطقة نينغشيا في تعزيز التعاون بين الصين والدول العربية، وقال إن منطقة نينغشيا تقع ضمن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وتعتبر جسرا للتعاون والتبادل التجاري بين الصين والدول العربية، وقد نجحت المنطقة منذ عام ٢٠١٠ في إقامة ثلاث دورات لمندى التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني - العربي ودورتين لمعرض الصين والدول العربية، وساهم المعرض في زيادة المعرفة حول الصين للمزيد من الشعوب العربية، فأصبح المعرض منصة هامة للبناء المشترك بين الصين والدول العربية لمبادرة «الحزام والطريق».

فشهدت العلاقات التجارية الصينية العمانية تطورا ملحوظا وتعد سلطنة عمان رابع أكبر شريك تجاري للصين في منطقة الدول العربية.

مبادرة الحزام والطريق

وتناول معالي وانغ خه شان في كلمته مبادرة «الحزام والطريق» التي طرحها في عام ٢٠١٣ الرئيس الصيني شي جين بينغ، وقال إن المبادرة لقيت ترحيبا واسعا من الدول الواقعة على طريق الحرير القديم، وخلال العام الماضي قام الرئيس شي جين بينغ بجولة في منطقة الشرق الأوسط، وألقى كلمة في مقر جامعة الدول العربية أشار فيها إلى أهمية هذه المبادرة، ودعا الدول العربية إلى المشاركة فيها لتحقيق مستقبل أفضل. وأشار معاليه إلى أن الدول العربية تقع في منطقة التلاقي للحضارات الصينية والغربية وهي الشريك



اتفاقية الشراكة لمشروع الطاقة الشمسية



السلطنة رابع

أكبر شريك

تجاري للصين

في منطقة الدول

العربية

خبراتنا في بناء المشاريع المائية تمكننا من تقديم خدمات عالية الجودة للمدينة الصناعية

الدقم - الدقم



يانغ قوه

عبر يانغ قوه رئيس مجلس الإدارة لمجموعة شركات نينغشيا المحدودة لشؤون المياه والاستثمار عن بالغ سروره بالاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأكد أن المجموعة التي وقعت اتفاقية شراكة مع شركة وان فانج العمانية للاستثمار في إنشاء محطة لتحلية المياه واستخراج البروم ستعمل على تقديم خدمات عالية الجودة للمؤسسات الصينية التي ستعمل في المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، موضحاً أن الخبرة المتراكمة التي تتمتع بها مجموعة شركات نينغشيا المحدودة في بناء المشاريع المائية وجهودها في الاستثمار خارج الصين ستتمكنها من المساهمة في إرساء الأسس الثابتة لتنمية المدينة الجديدة.

وقال في كلمة ألقاها خلال الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم: إنه ليسرني غاية السرور بمناسبة الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم أن أعرب عن اعتزازي وفخري بتواجدي معكم بالنيابة عن رؤساء الدفعة الأولى من المؤسسات الصينية التي دخلت المدينة الصناعية، متقدماً بالشكر للأصدقاء الذين يشاركون في بناء المدينة الاقتصادية بالدقم.

خبرات وإمكانات عديدة

وتطرق في كلمته إلى الإمكانيات التي تتمتع بها مجموعة شركات نينغشيا المحدودة لشؤون المياه والاستثمار، موضحاً أن الشركة تأسست في منطقة نينغشيا في عام ٢٠٠٨ باستثمار وطني، وتتمحور خطتها الاستراتيجية في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وقال إن الشركة تعمل على دفع البنى الأساسية للمشاريع المائية الهامة والبحث عن آلية الاستثمار والتمويل لسوق المشاريع المائية، فوضعت تنمية

المجموعة تمتلك
١٦ شركة فرعية
وأصولها تتجاوز
١٤ مليار دولار

الصناعة والتمدد وتحسين معيشة الشعب من أولويات أجنداتها، وتمكنت خلال السنوات الثماني الماضية من تكوين خبرة جيدة، وبلغ إجمالي أصولها حوالي ١٠ مليارات يوان صيني (ما يعادل ١٤,٢ مليار دولار أمريكي). وتعد القدرة على التوريد بالمياه يوميا (٢) مليون متر مكعب، فيما تجاوزت قدرة حجم التوريد بالمياه سنويا (٢٠٠) مليون متر مكعب مما يشكل ٣٠٪ من إجمالي حجم التوريد بالمياه للصناعات والمدن والبلديات في المنطقة، وبلغ عدد السكان الذين يستفيدون من التوريد بالمياه أكثر من مليوني نسمة، موضحاً أن المجموعة أصبحت إحدى الشركات الرئيسية في مجال بناء المشاريع المائية العملاقة في منطقة نينغشيا وتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار في الأصول الثابتة.



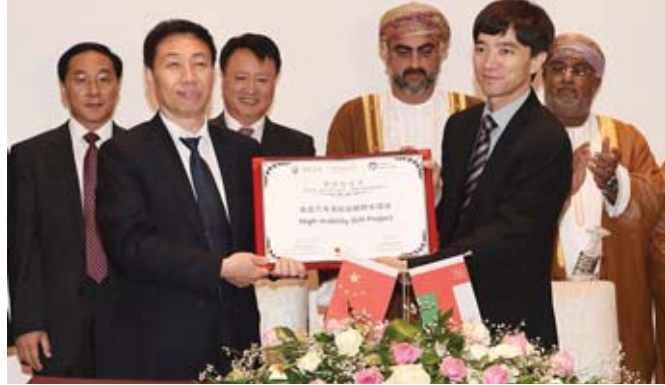
المدير العام بشركة ووهان شياو لصناعة السيارات:

أنجزنا ٣ مراحل ضمن خطتنا لتشييد مصنع سيارات الدفع الرباعي عالية التنقل

المصنع يعد الأول
من نوعه بالشرق
الأوسط .. و٨٤
مليون دولار تكلفة
الإنشاء



أو غوشنغ



الدقم - صالح بن نبهان المعمري

الأسواق المستهدفة

وعند سؤالنا عن الأسواق التي تستهدفها شركة ووهان شياو لصناعة السيارات قال: نستخدم عدة أسواق في القارة الأفريقية وكذلك أسواق الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وشمال وشرق آسيا. وقال إننا نتطلع للوصول إلى إنتاجية سنوية تقدر بـ ١٠٠٠٠ سيارة منها ٩٠٠٠ وحدة للاستخدام المدني و١٠٠٠ وحدة للاستخدام العسكري، معربا عن أمله في أن يحقق المصنع الجديد بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نجاحا كبيرا يضاف إلى نجاحات الشركة.

عبر أو غوشنغ (Ou Guosheng) المدير العام بشركة ووهان شياو لصناعة السيارات والتكنولوجيا المحدودة عن سعادته بتوقيع اتفاقية الشراكة مع شركة وان فانج العمانية التي تتيح لشركة ووهان شياو إنشاء مصنع لإنتاج سيارات الدفع الرباعي عالية التنقل بالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم. وقال في تصريح خاص لـ **الدقم** إن الشركة سوف تستثمر ٨٤ مليون دولار في هذا المشروع الذي يعد أول مشروع من نوعه بالشرق الأوسط.

إنجاز ٣ مراحل

وأوضح أن الشركة أنهت ثلاث مراحل مهمة من العمل في هذا المشروع: الأولى هي فحص التربة والمسوحات الجغرافية والثانية توقيع اتفاقية الشراكة مع شركة وان فانج العمانية والمرحلة الثالثة هي تصميم الموقع ليتناسب واحتياجات المصنع.

وأكد أو غوشنغ المدير العام بشركة ووهان شياو لصناعة السيارات والتكنولوجيا المحدودة أن صناعة سيارات الدفع الرباعي عالية التنقل تعد من الصناعات الثقيلة، وقال إن أربع دول في العالم فقط تصنع هذا النوع من السيارات وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وروسيا والصين، كما يقوم مصنع ووهان شياو لصناعة السيارات بتصنيع جميع الأدوات وقطع الغيار الخاصة بكل سيارة.

وأضاف: هذا النوع من السيارات يمكن استخدامه للأغراض المدنية وكذلك للأغراض العسكرية. كما أن زبائننا الحاليين يستخدمون سياراتنا داخل الصين في أجهزة الشرطة والقوات المسلحة.



تتطلع إلى إنتاج
١٠ آلاف سيارة
للاستخدامات
المدنية
والعسكرية من
مصنع الدقم

نستهدف أسواق
الشرق الأوسط
 وأمريكا الجنوبية
 وأفريقيا وشمال
 وشرق آسيا



مصباح قطب

كاتب مصري متخصص في الشؤون الاقتصادية

mesbahkotb@gmail.com

الصيد والسّمك والاستثمار الصيني

المياه كأحد أهم الموارد الأرضية التي تشكل وتعيد تشكيل علاقات الدول ببعضها البعض تعاوناً أو تنافراً، ولكن أيضاً لأن التنافس التكنولوجي في هذا المجال بلغ حداً ضارياً، سعياً لجعل عمليات التحلية أقل كلفة وأقل استهلاكاً للطاقة، وليس سراً أن إصرار مصر - كمثال - على المضي قدماً في إقامة مشروع ضخ الطاقة النووية بالتعاون مع روسيا في شمال غرب البلاد (الضبعة) يهدف - من بين ما يهدف إليه - إلى تحلية مياه البحر بكميات تسمح باستدامة النشاط الزراعي في الساحل الشمالي، وضمان جاذبية المنطقة للعمران الواسع.

ومن الواضح أن الاتفاق بين عمان والصين في هذا الإطار يشمل أحدث نوعية من التكنولوجيا مع ضمان تدريب الكوادر العمالية، وتقديم الدعم الفني اللازم مع نقل الخبرة وبالمستوى الذي يليق بمثانة علاقات البلدين، ومن مزايا هذا النوع من المشاريع أنه يحقق بشكل كامل تقريباً أعلى مستوى من تبادل المنافع بالفعل، مصحوباً بأفاق أوسع لتعاون يتخطى المشروع ذاته.

والأمر الثاني أيضاً في حزمة المشاريع هو الطاقة الشمسية وتصنيع معداتها، ومن المعروف أن الوضع الخاص لكل بلد هو الذي يحدد نوعية التكنولوجيا المطلوبة لهذا المجال، وهناك جدل مستمر بين العلماء حول خيارات استخدام الضوء أم الحرارة في كل بلد، وحسب موقع المحطات والقرب من مصادر المياه وخطوط شبكات الربط والنقل، وخليط الطاقة الذي يخطط له البلد المستضيف للتكنولوجيا الوصول إليه من شمسية ورياح ومن مساقط مياه ووقود حيوي وغير ذلك، وهنا أيضاً فإن ربط التقدم في المشروع بتعميق التصنيع المحلي لهو أمر حيوي خاصة وأن تطور القاعدة الصناعية في السلطنة والذي ستزيد وتيرته بتعاظم الإنجاز في الدقم ذاتها يفسح مجالاً لإنتاج مزيد من المكونات محلياً في المستقبل.

إن الصين هي التي أنتجت المثل الشهير «علمني الصيد بدلا عن أن تعطيني سمكة»، ولكن لا يزال هناك نقاش ساخن في أساطير مختلفة حالياً حول مدى التزام الصين بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وهل ستبتع طريقاً خاصاً أم تلجأ إلى ما لجأت وتلجأ إليه الدول الغربية التي لها ماضٍ استعماري في استغلال الشعوب؟ غير أن الأمانة تقتضي القول بأن الحكم الدقيق على أمر كهذا يحتاج أدلة، ولا يجب أن يخضع للأهواء أو الغيرة من امتداد نفوذ الصين إلى مناطق كانت تقليدياً تتعامل مع الشركات الغربية.

ولا يمكن في النهاية إغفال الحديث عن أهمية التصدير وإعادة التصدير في المشاريع المتفق عليها، فقد قامت النهضة الصينية ذاتها على الاستقدام الذكي والمحسوب للشركات العالمية الكبرى إلى البلاد وجعل ذلك المدخل الأهم لزيادة الصادرات الصينية، جنباً إلى جنب مع نقل المعرفة الأمر الذي جعل الصين تنافس بشدة في كافة مجالات التقدم التكنولوجي التي كانت حكرًا إلى حد بعيد على الشركات الأمريكية والغربية ذاتها، الأمر الذي أدى - وكما رأينا منذ أسابيع - إلى قيام الصين بتدشين أول طائرة ركاب مدنية تجارية مصنوعة في الصين بالكامل، لتدخل بذلك عرين المنافسة مع العملاقين «بوينغ وإيرباص» سابقة حتى الجهود الروسية المستمرة منذ عقود لتوطيد التواجد الروسي في هذا الحقل.

إذاً: يا أهلًا بالتعاون بين بلدين لديهما قواعد راسخة في احترام التبادل العادل والأمين والبناء.

تتخطى دلالات اتفاقيات الشراكة الاستثمارية بين الجانبين العماني والصيني في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بكثير، حسابات الأرقام وعدد المشاريع سواء كانت صناعية أم خدمية، وقيمة المنافع المادية المتوقعة للطرفين، على أهميتها. ذلك أن التعاون الاقتصادي بين البلدين ينطلق بالأساس من منظور واضح لنظرة كل منهما تجاه الآخر، فالصين وعمان علامتان بارزتان على مسار العراقة والحضارة الإنسانية، ولا تزال التقاليد الثقافية والاجتماعية تؤثر بشكل واضح في حياة وسياسات كل منهما، كما أن بينهما من الروابط التجارية والثقافية القديمة ما يعزز من فرص نجاح الاتفاقيات الجديدة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاهتمام المشترك لكليهما بأفريقيا وبخاصة شرق القارة السمراء، وكذا، بمنطقه التداخل بين المحيط الهندي وبحر الصين هو دافع آخر لشراع التعاون الحديث من أجل تحقيق مصالح متبادلة وفعالة لكل أطرافها، ولا ينفصل التعاون الاقتصادي بين الجانبين عن الإطار الإقليمي والدولي الذي يتم من خلاله، فللصين علاقات قوية للغاية مع العالم العربي وبصفة خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهناك منتدى أوسع يضم الصين وإفريقيا، والدور المتزايد للصين في مجالات الحفاظ على توازن عضوي في التجارة العالمية وعلى سلامة سياسات أسعار الصرف وعدالة التبادل الاستثماري والتجاري والالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمناخ بشكل شفاف، مع مراعاة وتيرة التطور الاقتصادي والتكنولوجي في الدول المختلفة.

وفي المقابل تعزز سلطنة عمان أيضاً من أدوارها الاقتصادية والاستثمارية والتجارية في المنطقة، ومن مكانتها كـ «هب» للنقل والخدمات والتبادل في محيطها، ومن المصادفات أن يتم تعزيز الشراكة بين الصين والسلطنة في الوقت الذي يبدأ فيه البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية أعماله وهو البنك الذي انطلق بمبادرة صينية حظيت بقبول آسيوي وعالمي واسع، كما ترتفع فيه وتيرة تدفق الاستثمارات الصينية إلى الخارج بعد أن ظل هم الصين لأكثر من ربع قرن تكثيف الجهود لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبدرجة أقل غير المباشرة، وإذ يتعاظم القلق من تغيرات في مناخ التجارة الحرة عالمياً بعد التوجهات المستجدة بالولايات المتحدة يصبح الاستثمار المباشر هو المدخل الأهم لضمان استمرار تدفق السلع والخدمات لأمد بعيدة من غير تقلبات حادة.

ومن حسن الطالع أيضاً أن تشير مراجع دولية مؤخراً إلى الأهمية التي توليها الصين لسلطنة عمان بسبب موقعها الفريد في إنجاح مبادرة «الحزام والطريق» الهادفة إلى إحياء مسار التجارة القديم بين الشرق والغرب بطريقة عصرية، وعبر البر والبحر معاً.

ومع كل ما تقدم فإن نظرة تحليلية إلى المشاريع العشرة التي تم الاتفاق على أن يقوم الجانب الصيني بإقامتها في المدينة الصناعية الصينية العمالية بالدقم تعكس هي الأخرى كل ما تقدم من روابط تاريخية وحاضرة بين البلدين، وأشير بوجه خاص إلى شمول تلك الحزمة من مشاريع التعاون إلى مشروع لتحلية مياه البحر لأوضح أن مثله يحتل أهمية استثنائية ليس فحسب لأهمية المياه في حياة السلطنة وطموحها الزراعي ولا لأهميته

سوق مواد البناء سيكون إقليمياً.. ونتوقع أن يكون جاهزاً قبل نهاية ٢٠١٨

حوار: محمد بن أحمد الشيزاوي

كشف علي شاه رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية أن مشروع سوق مواد البناء هو أول مشروع سيري النور ضمن المشاريع العشرة التي تم توقيع اتفاقيات الشراكة بشأنها مع عدد من الشركات الصينية في ابريل الماضي.

وقال في حديث خاص لـ **الدقم** إن المشاريع التي سيتم تنفيذها بالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم هي مشاريع نوعية تم اختيارها بعناية لتكون متنوعة في المكاسب الاقتصادية التي ستحققها للاقتصاد العماني بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص، كما أنها تواكب خطة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في استقطاب الاستثمارات إلى المنطقة وتنشيط الحركة الاقتصادية فيها.

سوق مواد البناء
سيكون مميزاً
من حيث تنوع
المعروضات
ووفرتها وأسعارها
التنافسية



بالدقم أو السلطنة فقط، ولهذا فإننا نحرص على أن يضم السوق جميع المواد التي نحتاج إليها في بناء المساكن وتأثيثها.

سوق مميز

وأكد أن سوق مواد البناء سيكون سوقا مميزاً من حيث تنوع المعروضات ووفرتها وأسعارها التنافسية، إذ أن المواد سيتم جلبها من المصانع الصينية مباشرة، كما نحرص أيضاً على أن تكون المواد التي يتم عرضها بالسوق ذات جودة عالية وتلبي تطلعات الزبائن. وأشار إلى أن وجود سوق لمواد البناء في الدقم سوف يشجع كثيراً من المستثمرين على القدوم إلى المنطقة والاستثمار فيها، بالإضافة إلى فوائد السوق في تنشيط الحركة التجارية وحركة البناء والتعمير والتشييد بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

تكلفة المدينة والتمويل

وفي سؤال حول تكلفة إنشاء المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم وكيفية تمويلها قال علي شاه إن تكلفة إنشاء المدينة تبلغ حوالي ١٠,٧ مليار دولار، وسيتم تمويلها من خلال الشركات الصينية والقروض المصرفية، مشيراً إلى وجود مفاوضات مع بنوك محلية وصينية وإقليمية لتمويل المشاريع المدنية. وأضاف: المؤشرات جيدة، والمجال مفتوح لمختلف البنوك في السلطنة لتمويل أي مشروع يرغبون في

المرحلة الأولى

وأوضح أن المشاريع العشرة التي تم توقيع اتفاقيات الشراكة بشأنها مع الشركات الصينية تمثل المرحلة الأولى من مشاريع المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، أما المشاريع الـ ٢٥ المتبقية ضمن خطة الجانب الصيني لتنفيذ ٣٥ مشروعاً بالدقم فهي في مرحلة الدراسات النهائية أو في مرحلة التصميم وسيبدأ العمل فيها فور الانتهاء من هذه المرحلة، وقد حددت الشركة عام ٢٠٢٢ لبدء العمل في جميع المشاريع التي نتطلع إلى أن تكون جاهزة قبل مضي ١٠ سنوات من الآن، موضحاً أن أغلب المشاريع سيتم إنجازها قبل هذا الموعد.

سوق مواد البناء

وحول سوق مواد البناء قال علي شاه إن شركة وان فانج العمانية ستقوم بتشديد المشروع الذي تبلغ تكلفته حوالي ١٣٨ مليون دولار، ونظراً لأهميته الاقتصادية فإننا نوليّه جُل اهتمامنا وسنسرّع في تنفيذه بحيث يكون جاهزاً قبل نهاية عام ٢٠١٨.

وأضاف: هناك العديد من العوامل التي تجعل تنفيذ السوق في الدقم مجدياً، إذ أن المدينة هي حالياً تحت الإنشاء. مشاريع عديدة سيتم تنفيذها في الدقم وتحتاج دون شك إلى مختلف أنواع مواد البناء، كما أن قرب ميناء الدقم من خطوط الملاحة العالمية والتجهيزات التي يضمها الميناء تجعل تنفيذ السوق في الدقم مشجعاً، ونحن نخطط لأن يكون السوق إقليمياً وليس خاصاً

استثمار ١٠,٧
مليار دولار
في المدينة
الصناعية
الصينية العمانية
بالدقم حتى عام
٢٠٢٢

مشاريع المدينة
الصناعية تم
اختيارها بعناية
لتحقق مكاسب
متنوعة للاقتصاد
العُماني



صورة متخيلة لسوق مواد البناء الذي سيتم تشييده بالدقم

١٣٨ مليون دولار

تكلفة مشروع

سوق مواد البناء..

والمواد سيتم

جلبها من المصانع

الصينية مباشرة

نتطلع إلى تعاون

وثيق مع القطاع

المصرفي العماني

لا يقتصر على

التمويل فقط

إنجاز جميع

المشاريع قبل

مضي ١٠ سنوات

من الآن

المجال متاح

للشركات العمانية

والعالمية

للمنافسة على

المناقصات

التي ستطرحها

الشركات الصينية

واحد وإنما تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، وكما أشرت سابقا فإن سوق مواد البناء يستهدف تنشيط الحركة التجارية وتسريع العمل في مشاريع الإنشاءات سواء تلك التي تشهدها ولاية الدقم أو التي تشهدها السلطنة ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام بحيث تكون الدقم مركزا إقليميا لهذا القطاع، كذلك فإن مشروع تصنيع ألواح ومعدات الطاقة الشمسية يستهدف توظيف الخبرة الصينية في هذا المجال لإنشاء مصنع مميز يغطي الطلب العالمي المتزايد على استخدام الطاقة النظيفة، ومع ازدياد الاهتمام العالمي بمشاريع الطاقة النظيفة فإننا نتطلع في المستقبل إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية.

مكاسب للشركات المحلية

وأكد علي شاه رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية أن مكاسب المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم سوف تشمل أيضا المجتمع المحلي والشركات العمانية التي سيتاح لها المجال للمنافسة على المناقصات التي ستطرحها الشركات الصينية العاملة بالمنطقة مثلها في ذلك مثل الشركات العالمية. وقال: إننا لا نفرق بين شركات عالمية وأخرى محلية وإنما سيتاح المجال أمام جميع الشركات للمنافسة على المناقصات دون أي تمييز بين شركة وأخرى.

تمويله، كما أن تعاوننا مع القطاع المصرفي العماني لا يقتصر على التمويل فقط وإنما يشمل مختلف المجالات التي تفيد الجانبين.

التحديات

وحول الصعوبات التي قد تواجه تنفيذ مشاريع المدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم قال رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية اننا نعمل بالتعاون مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والجهات الأخرى في السلطنة لتذليل الصعاب ومواجهة التحديات التي تواجه المشاريع الجديدة بالمدينة الصناعية. أبرز التحديات هي أن بعض المشاريع خاصة مشاريع الصناعات البتروكيماوية تحتاج إلى غاز ولكننا نعمل مع مختلف الجهات لتذليل هذا الأمر، كما أننا ندرس بالتعاون مع الشركات الصينية وهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم استخدام بدائل أخرى غير مضرّة بالبيئة.

عوائد اقتصادية

وتطرق علي شاه رئيس مجلس إدارة شركة وان فانج العمانية إلى المكاسب المتوقعة للمشاريع التي سيتم تنفيذها بالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، وقال إننا حرصنا على أن تكون هذه المشاريع متميزة وذات عوائد اقتصادية متنوعة لا تقتصر على قطاع



مصنع إنتاج اثابيب الصلب والأسلاك والصلب المقوي

الدقم وجهة الحرير على بحر العرب

فإذا كان البشر على مر العصور عبر الترحال من مكان إلى مكان قد أقاموا علاقات تجارية لزمتها في مرحلة لاحقة إقامة مراكز وحواضر توفر كل احتياجات العابرين سرعان ما تحولت إلى مدن واستراحات امتزجت فيها التجارة بالثقافات والعلوم والأفكار التي تم تبادلها بين الشرق والغرب عبر طريق الحرير فإن ما يحدث اليوم في الدقم من استثمارات صينية ضخمة تؤسس لمشروعات عملاقة في كافة المجالات هو جزء من دور طريق الحرير القديم في تبادل المنافع والتجارة يساعد في ذلك موقع الدقم الاستراتيجي على بحر العرب كمحطة بحرية مهمة على طريق الحرير البحري.

في النقطة الثانية :

ان عمان تستكمل دورها التجاري والثقافي والحضاري القديم عبر تجديد أدواته من خلال الدفع بالعلاقات العمانية - الصينية إلى مزيد من التطور في كافة المجالات مع أهمية تنمية العلاقات الاقتصادية وذلك لما يتمتع به البلدان الصديقان من علاقات وطيدة في مختلف المجالات وهو ما تعكسه الاتفاقيات الموقعة بين البلدين لإقامة المدينة الصناعية العملاقة في الدقم وهي اتفاقيات تمثل دعوة من الحكومة العمانية للشركاء الصينيين لاستكشاف آفاق الفرص الاستثمارية في السلطنة.

في النقطة الثالثة :

ان مناخ الاستثمار في السلطنة يوفر بنية قانونية منسجمة تماما مع متطلبات المستثمرين على المستوى العالمي من حيث قانون حماية الاستثمار الذي يحفظ حقوق المستثمرين وكذلك التسهيلات الممنوحة لهم مدعومة بمناخ سياسي مستقر ومقومات بنية أساسية مكتملة كالموانئ والمطارات .

في النقطة الرابعة :

تشكل الشراكة الاقتصادية بين السلطنة والصين فرصة لتطوير العلاقات الثنائية وتعزيز الاستثمارات المشتركة بما يدعم خطط البلدين لتنويع مصادر الدخل والنهوض بالنمو الاقتصادي في ظل أزمة تراجع أسعار النفط وانكماش النمو العالمي، وتكرار تجربة الاستثمار في المدينة الصناعية في مشروعات أخرى

في إشارة بالغة الأهمية على أن المشروع العماني لم يكن مجرد وعود مع بداية حقبة جديدة وهامة وثرية في تاريخ عمان الحديث .. كانت نظرة عمان اليوم إلى تجربتها التنموية مختلفة عما بدأت عليه في سنواتها الأولى فبدت رؤيتها مع الألفية الجديدة أكثر انفتاحا على أدوات مختلفة للتنمية بعد أن أصبحت لديها أجنحة جديدة تحلق بها إلى آفاق رحبة من التنمية المستدامة تصنع الفارق مع اقتصاد يقترب رويدا رويدا من الانعقاد من قيد تداعيات النفط الذي تتذبذب أسعاره وإن ظل مؤثرا كعمود رئيسي للاقتصاد.

وعندما نتحدث عن بدائل ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني تقفز الدقم بشواطئها الناعمة الممتدة على بحر العرب وفي القلب منها شاطئ رأس مدركة أجمل شواطئها ودرتها على الإطلاق إلى الواجهة لتكون أحد أهم الأدوات الجديدة للتنمية ولجذب الاستثمارات، فالمنطقة التي ليس لها مثيل في مقومات السياحة التي تتمتع بها من زرقة وصفاء مياهها ونقاء رمالها وهوائها الليل باتت في بؤرة اهتمامات الشركاء الاقتصاديين للسلطنة وفي مقدمتهم الصين ليس كمنطقة جذب سياحية لا مثيل لها في محافظة الوسطى ولكن باعتبارها تشكل مستقبل التنمية على سواحل بحر العرب مثلما ميناء صحار بالنسبة لسهل الباطنة.

والواقع أن القيمة المضافة لهذه المنطقة التي تعتبر منجم الاستثمارات الخارجية التي جذبت أكثر من ١٠ مليارات دولار من الصين لإقامة أكبر مدينة صناعية تأتي ضمن المبادرة الصينية لإحياء طريق الحرير القديم بإقامة مشروعات اقتصادية وبنية أساسية في المحطات التي شكلت في مجموعها ملامح طريق الحرير القديم، إذ تعتبر عمان جزءاً هاماً ضمن الإرث الفكري والثقافي والتجاري والاقتصادي والسياسي لهذا الطريق التاريخي، وتعتبر الدقم الآن بالشراكة العمانية الصينية تعبيراً على التعاون المشترك بين البلدين في التأكيد على قيمته الاقتصادية والسياسية والثقافية في العصر الحديث.

ما الذي ينبغي علينا الاهتمام به في هذا الملف الضخم من التاريخ والشراكة والتنمية والسياحة والعلاقات المشتركة ؟

في النقطة الأولى :

ان الدقم تعيد كتابة تاريخ طريق الحرير بلغة العصر



جمال إمام

مرة أخرى: ما الذي ينبغي علينا الالتفات إليه في رؤيتنا لما يحدث في الدقم؟

تسهم في تحريك الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل وفتح المجال أيضاً أمام تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في مقدمة الاهتمامات :

- ان عُمان تواصل تجديد مشروعها القومي الاقتصادي بإضافة رئات جديدة تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات وفرص العمل والنمو الاقتصادي والتمدد العمراني، وهو ما يعني المساهمة في تغيير الخريطة الاقتصادية والاجتماعية والسلطنة حتى نهاية العقد الحالي مع تغيير خريطتها الديمغرافية بزيادة تعدادها السكاني انتظاراً لرؤيتها الاقتصادية القادمة عُمان ٢٠٤٠.
- تستعد عُمان لتطل على العقد القادم بما يتناسب مع موقعها الجغرافي وتاريخها الثقافي والحضاري وطموحاتها في أن تكون مركزاً إقليمياً في صناعة السياحة والطيران والنقل الجوي والبحري والبري بما سيعترب عليه من حركة عمرانية واسعة وازدهار تجاري واقتصادي ونمو قطاع السياحة خلال السنوات القادمة.
- تتجه عُمان عبر ميناء الدقم إلى نوع جديد ومطلوب من الخدمات اللوجستية بما يكتب للمنطقة تاريخاً اقتصادياً جديداً ومختلفاً مستفيدة من موقعها الاستراتيجي الذي يطل على بحر العرب المفتوح وبالقرب من عدد من الممرات الملاحية العالمية.
- تخطط الرؤية المستقبلية لمشروع الدقم لوضع المنطقة على الخارطة الاستثمارية على المستوى العالمي لتكون موطناً للاستثمار الآمن وبيئة أعمال متطورة ومقصداً سياحياً متميزاً لرفد الاقتصاد العماني وتنويع قطاعاته وتأتي الاستثمارات الصينية نموذجاً لنجاح المشروع في جذب الاستثمارات الخارجية وهو ما يعني أن عمان لا تقوم فقط بتحولات اقتصادية واجتماعية طموحة في مجال مشروعها التنموي الذي يضيف في كل مرحلة أهدافاً جديدة ولكن يعني أيضاً أن المشروع في منطقة الدقم يقدم رؤية لما كان عليه طريق الحرير في إحدى محطاته القديمة على جانبه البحري واليوم تعيد الاستثمارات والإرادة السياسية والشراكة الاقتصادية تجديد دروبه.

في النقطة الخامسة :

وهي مرتبطة في جانب منها بتداعيات مهمة على تنمية وتطوير طريق الحرير القديم، فميناء الدقم من المنتظر أن يُغيّر خرائط الملاحة في المنطقة حيث تعمل السلطنة على تعزيز أداء الميناء لجذب المزيد من الاستثمارات الخليجية والعالمية في مجالي مناولة السفن والنقل البحري مستفيداً من الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي للدقم الواقع على الساحل الجنوبي الشرقي من السلطنة والمطل على بحر العرب والمحيط الهندي وبالتالي يرجح خبراء الاقتصاد أن الميناء سيكون له أثر هائل في تطور التجارة العالمية في مجال النقل البحري حيث يتميز الميناء بموقعه على خطوط الملاحة البحرية البعيدة عن مضيق هرمز في شمال السلطنة والذي يمر منه أكثر من ٨٠٪ من إنتاج النفط العالمي.

في النقطة السادسة :

تشكل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أحد أهم أدوات ومفاتيح التنمية ليس لوسط عمان ولكن لمستقبل التنمية في كل عمان إذ تعتبر المنطقة أكبر موقع من نوعه في الشرق الأوسط سواء للسياحة أو المشاريع الصناعية، ويعتبر الميناء العملاق ضمن الموانئ العالمية التي أنشئت وفق أحدث المواصفات العالمية من الناحية التكنولوجية ووفق أرفع معايير الحفاظ على البيئة، إضافة إلى جميع الأنشطة التجارية والأنشطة المتعلقة بالصيد البحري والصناعات المرتبطة به نظراً للثروات السمكية الهائلة في بحر العرب والثروات المعدنية والمقومات السياحية في المناطق المحيطة بالميناء، وبشكل الحوض الجاف إضافة كبيرة للتنمية الاقتصادية المستقبلية نحو بناء اقتصاد عماني قوي نظراً للموقع الاستراتيجي للحوض الذي تنتهي إليه معظم أمواج بحر العرب وبالتالي تنتهي إليه معظم شرايين الملاحة البحرية والسفن القادمة بصورة تجعل الحوض يربط الشرق بالغرب ودول الخليج العربي بالدول المطلة على المحيط الهندي وهو ما يعني إحياء طريق الحرير القديم.

مواكبة لازدياد أعداد العاملين بالمنطقة تشغيل أول مجمع طبي للقطاع الخاص بالدقم



الدقم - الدقم :

التعامل مع الحالات الطارئة

كما يستطيع المجمع التعامل مع عدد من الحالات الطارئة كالألم الحاد، والإصابات البسيطة والاضطرابات الطفيفة، واضطرابات ضيق التنفس الخفيفة إلى المعتدلة، والحمى، والجفاف، وآلام البطن الخفيفة إلى المعتدلة، والصداغ، والآلام المزمنة، والمرضى الذين هم بحاجة إلى الحقن، كما يستقبل المجمع المرضى المصابين بعدوى الجهاز التنفسي العلوي، والقيء، والإسهال وغيرها من الأعراض الأخرى.

وتتضمن إجراءات الطوارئ على سبيل المثال: تخطيط القلب، وخياطة الجروح والضمادات، ووضع الجبيرة، وأجهزة التنفس، وإزالة الأجسام الغريبة السطحية وغيرها من الحالات الأخرى.

بدأ مجمع كيمز الطبي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في يونيو ٢٠١٧ تقديم خدماته للأهالي والشركات العاملة بالمنطقة ضمن جهود القطاع الخاص للمساهمة في التنمية التي تشهدها المنطقة، ويعد المجمع الذي أنشأته شركة إسكان للاستثمار أول منشأة طبية يقيمها القطاع الخاص بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ويدار المجمع من قبل مستشفى كيمز عمان.

ويهدف المجمع إلى تلبية متطلبات الرعاية الصحية للسكان والمقيمين بالمنطقة، كما يستهدف مواكبة الطلب المتنامي على الخدمات الصحية وازدياد أعداد العاملين بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ويقوم المجمع بتقديم عدد من الخدمات الصحية والعلاجية التخصصية كالطب العام وطب الأسنان والطوارئ وطب الأطفال، والنساء، والجراحة العامة، والطب الباطني، والعظام، وطب أمراض المسالك البولية، ويضم المجمع مختبرات التحاليل والتصوير بالأشعة، كما تتوفر بالمجمع صيدلية وغرفة للعمليات البسيطة وخدمات الإسعاف.



افتتاح عيادات
للطب العام
والأطفال
والنساء
والجراحة العامة
والطب الباطني

توفير غرفة
للعمليات
البسيطة
وخدمات الإسعاف
وعلاج الحالات
الطارئة

إنجاز مشروع توصيل الغاز إلى الدقم خلال ٢٠١٩

أجرى الحوار: محمد بن أحمد الشيزاوي



أكد سلطان بن حمد البرطمانى المدير العام التنفيذي بالوكالة بشركة الغاز العمانية أن مشروع توصيل الغاز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يحظى باهتمام كبير من الشركة نظراً لأهميته البالغة لمصفاة الدقم ومشاريع الصناعات البتروكيمياوية التي سيتم تنفيذها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، موضحاً أن المشروع سيدخل حيز التشغيل خلال عام ٢٠١٩.

وأضاف في حديث خاص لـ **الدقم** بأنه تم خلال الفترة الماضية إسناد عدد من المناقصات والعقود المتعلقة بالمشروع من بينها مناقصة توريد أنابيب الغاز ومناقصة مد أنابيب الغاز من سيح نهيد إلى الدقم، وسيتم خلال العام الجاري إسناد عدد من المناقصات والعقود الأخرى ضمن هذا المشروع الحيوي الذي سيحدث نقلة نوعية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وتعتبر شركة الغاز العمانية إحدى الشركات المحورية التابعة لشركة النفط العمانية؛ الذراع الاستثمارية لحكومة السلطنة في قطاع النفط والغاز والمشاريع المرتبطة بقطاع الطاقة، وقد قامت شركة النفط العمانية - في إطار رؤيتها لتعزيز الإمكانيات في إدارة الأصول والاستثمارات المحلية والعالمية - بدمج كافة الأصول والمشاريع التطويرية والاستثمارية في قطاع البنى التحتية والمرافق الأساسية للطاقة تحت شركة الغاز العمانية، كجزء من تنفيذ مشروع الهيكل الجديدة الذي أعلن عنه في بداية عام ٢٠١٦. وقد تمت إعادة هيكلة شركة الغاز العمانية لتصبح شركة محورية تعنى بتطوير المنشآت والبنى الأساسية في مجال الطاقة وتضم عدداً من الشركات التابعة من بينها شركة صلالة للغاز البترولي المسال، وشركة مسندم للطاقة، وشركة مرافق، والشركة العمانية للنقل البحري.





مشروع
توصيل الغاز
إلى المنطقة
الاقتصادية
يحظى باهتمام
كبير من الشركة.

إنشاء خطين فرعيين

وأردف في حديثه قائلا انه علاوة على ذلك يتضمن المشروع حزمًا من المناقصات والعقود الأخرى من بينها إنشاء خطين فرعيين من المحطة الرئيسية في الدقم أحدهما بطول ٨ كم وقطر ٣٢ بوصة يربط المحطة بمصفاة الدقم وسيتم تنفيذه بشكل يمكن شركات الصناعات البتروكيماوية التي ستقام بالمنطقة من الاستفادة منه من خلال عدد من الوصلات التي يمكن استخدامها بسلسلة لتزويد المصانع الجديدة بالغاز، أما الخط الثاني فسيكون بقطر ١٨ بوصة وبمسافة ٦ كم وسيربط محطة إمداد الغاز الواقعة في الدقم بشركة مرافق.

١٥ مليون متر مكعب من الغاز يوميا

وحول كمية الغاز التي سيتم ضخها إلى الدقم أوضح المدير العام التنفيذي بالوكالة أن محطة إمداد الغاز لديها القدرة على أن تستقبل خلال المرحلة الأولى من المشروع ١٥ مليون متر مكعب من الغاز يوميا، ويتم تحديد كمية الغاز من قبل وزارة النفط والغاز بناءً

سير العمل في المشروع

وحول سير العمل في مشروع توصيل الغاز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قال البرطماني إن الشركة المنفذة لمشروع مد أنابيب الغاز من سيح نهيد إلى الدقم بدأت العمل في شهر نوفمبر الماضي، موضحا أن طول خط الغاز يبلغ ٢٢١ كم وبقطر ٣٦ بوصة .

محطتان رئيسيتان لإمداد الغاز

وأشار إلى أن مشروع توصيل الغاز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يتضمن أيضا إنشاء محطتين رئيسيتين لإمداد الغاز إحداهما في سيح نهيد والثانية في الدقم، كما سيتم إنشاء ٧ محطات لصمامات الأمان (كل ٣٢ كم) للتحكم في تشغيل الخط وإغلاقه متى ما كان ذلك ضروريا، وسيتم أيضا مد خط للألياف البصرية محاذ لخط أنابيب الغاز لربط المشروع بغرفة التحكم ومراقبة الغاز في المركز الرئيسي للشركة بمسقط.

شركة الغاز
العمانية أصبحت
شركة محورية
تعنى بتطوير
المنشآت والبني
الأساسية في
مجال الطاقة .



محطة إمداد
الغاز من المقدر
أن تستقبل ١٥
مليون متر مكعب
من الغاز يوميا في
المرحلة الأولى
من المشروع

إنشاء محطتين
رئيسيتين لإمداد
الغاز و٧ محطات
لصمامات الأمان.

ربط المصفاة
(ومرافق)
وشركات
الصناعات
البتروكيمياوية
بخطين فرعيين
من المحطة
الرئيسية بالدقم

المحطة مهيأة
لزيادة سعتها إلى
٢٥ مليون متر
مكعب يوميا متى
ما دعت الحاجة
إلى ذلك.

نركز في
مشاريعنا على
تحقيق الفائدة
للشركات الصغيرة
والمتوسطة
والمجتمع المحلي.

سلطان البرطمانى خلال حديثه لرئيس التحرير

التنفيذي بالوكالة بشركة الغاز العمانية إن الشركة عند طرحها للمشاريع أمام الشركات الكبرى المحلية والعالمية تضع نصب عينيها تحقيق الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمجتمع المحلي، ومن أمثلة ذلك: اشتراط شركة الغاز العمانية على الشركة الموردة أن تسند عقد أعمال التغليف الداخلي والخارجي للأنابيب التي وصلت عن طريق ميناء صحار لإحدى الشركات العمانية، وهي شركة الخليج الدولية للأنابيب، وكان من الممكن لهذه العملية أن تتم خارج السلطنة ولكن هذه هي رؤية الشركة التي تنفذها في مختلف مشاريعها كجزء من زيادة القيمة المحلية المضافة. كما أنها تتابع التزام الشركات التي تتعاقد معها بنسب التعمين المحددة وفقا للقانون وأن تقوم الشركات بتوظيف عدد من أبناء المجتمع المحلي. وأكد سلطان بن حمد البرطمانى المدير العام التنفيذي بالوكالة لشركة الغاز العمانية في ختام حديثه المساهمة الإيجابية للشركة في الاقتصاد الوطني باعتبارها الناقل الأساسي للغاز الطبيعي إلى المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة في السلطنة.

على اتفاقيات لتوريد الغاز للمستثمرين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما أن المحطة مهيأة لزيادة سعتها إلى ٢٥ مليون متر مكعب يوميا متى ما دعت الحاجة إلى ذلك وحسب التوسع الذي ستشهده المنطقة مستقبلا. مشيرا إلى أن محطة سيح نهيد سوف تستقبل الغاز من حقل خزان التابع لشركة بي بي عمان ومن حقلي سيح نهيد وسيح رول التابعين لشركة تنمية نفط عمان.

المكاسب الاقتصادية للمشروع

وتطرق سلطان بن حمد البرطمانى في حديثه إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها مشروع توصيل الغاز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مؤكدا أن هذا المشروع يعتبر بمثابة العصب النابض لمصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية في المنطقة.

تعزيز القيمة المحلية المضافة

وحول الجهود الرامية إلى تعزيز القيمة المحلية المضافة في قطاع النفط والغاز قال المدير العام



إتمام تسجيل شركة الدقم للحوض البحري

الحوض الجاف يعزز نجاحاته ويستقبل أكبر سفينة منذ تدشين عملياته



السفينة (صحرار ماكس) وهي تدخل الحوض الجاف

الدقم - الدقم :

ناقلة الغاز العملاقة مسقط في أكتوبر عام ٢٠١١ ومنذ ذلك الوقت استقبلنا العديد من سفن أسطول الشركة مثل: منح، وصحم، ومرباط، والعامرات وسماثل. وأشار إلى أن شركة عمان للحوض الجاف قامت بإجراء الصيانة المتكاملة لناقلة الحديد الخام العملاقة (صحرار ماكس) والتي شملت الطلاء وتجديد بعض القطع الاستهلاكية وإصلاحها إضافة إلى عدد من الأعمال الأخرى، مشيدا بالتعاون القائم مع الشركات المحلية.

وقال إن هذا التعاون يهدف إلى تعزيز الاستفادة من هذا المشروع الوطني وهي إحدى رؤى الشركة الرامية إلى تكوين شراكة حقيقية مع الشركات المحلية في مجال تقديم خدمات الإصلاح والصيانة والدعم الفني واللوجستي للسفن العملاقة والعبارات السريعة.

وأوضح أن عدد السفن التي استقبلتها شركة عمان للحوض الجاف منذ تدشين الحوض في عام

أضافت شركة عمان للحوض الجاف في شهر مايو ٢٠١٧ نجاحا جديدا يضاف إلى نجاحاتها السابقة، فقد استقبلت أكبر سفينة تدخل الحوض الجاف منذ تشغيله في عام ٢٠١١م وهي ناقلة الحديد الخام العملاقة (صحرار ماكس) المملوكة من قبل الشركة العمانية للنقل البحري ويبلغ طولها ٣٦٠ مترا وعرضها ٦٥ مترا وتصل حمولتها إلى نحو ٤٠٠ ألف طن.

وقد قامت شركة عمان للحوض الجاف بإجراء أعمال الصيانة المطلوبة للناقلة التي تعد الرابعة والعشرين التابعة لأسطول شركة عمان للنقل البحري التي استقبلها الحوض الجاف منذ تدشينه.

وقال الدكتور أحمد بن محمد العبري نائب الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض الجاف إن التعاون مع الشركة العمانية للنقل البحري كانت بدايته باستقبال

د. أحمد العبري؛
الشركة الجديدة
تفتح آفاقا
جديدة للاستثمار
في صيانة
وإصلاح السفن
العسكرية



ناقلة الغاز الطبيعي (نزوى) تقف بأحد الأرصفة بعد إنجاز عملية الإصلاح بالحوض الجاف

خطة شركة
عمان للحوض
الجاف تتضمن
شراء حوض
عائم يخدم
السفن العسكرية
والتجارية



ناقلة الحديد
الخام العملاقة
صحار ماكس
تستفيد من
خدمات الحوض
الجاف

٣٦٠ مترا طول
الناقلة صحار
ماكس و٦٥
مترا عرضها
والحمولة تبلغ
٤٠٠ ألف طن

صيانة وإصلاح
٤٧٨ سفينة حتى
نهاية يونيو

الشركة الجديدة ستفتح آفاقا جديدة للاستثمار في صيانة وإصلاح السفن وستكون رافدا جديدا للاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن خطة الشركة تتضمن شراء حوض عائِم يخدم السفن العسكرية والتجارية. وتمتلك شركة عمان للحوض الجاف ٥١٪ من أسهم شركة الدقم للحوض البحري فيما تمتلك مجموعة شركات بابوكوك انترناشيونال البريطانية ٤٩٪ من أسهم الشركة الجديدة.

وأشار الدكتور أحمد بن محمد العبري إلى أن تأسيس شركة الدقم للحوض البحري يأتي في إطار استراتيجية شركة عمان للحوض الجاف التي تضمنت ثلاث مراحل تتعلق الأولى بإصلاح وصيانة السفن، وتتعلق الثانية بتحويل السفن من استخدام لآخر، وتتعلق المرحلة الثالثة من الاستراتيجية ببناء السفن ومن المتوقع أن تبدأ الشركة هذه المرحلة في عام ٢٠٢١.

٢٠١١ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٧ بلغت ٤٧٨ سفينة من مختلف الأحجام شملت عددا من ناقلات النفط الخام العملاقة وسفن الحاويات وناقلات الغاز الطبيعي المسال وغاز النفط المسال وناقلات المواد الكيميائية وسفن نقل المركبات.

الدقم للحوض البحري

على الصعيد نفسه بدأت شركة الدقم للحوض البحري التي تم تأسيسها بالشراكة بين شركة عمان للحوض الجاف وبابوكوك البريطانية أعمالها في صيانة السفن العسكرية بعد إتمام عملية تسجيلها في شهر يونيو ٢٠١٧ كأول شركة متخصصة تقوم بهذا العمل في المنطقة.

وقال الدكتور أحمد بن محمد العبري الذي تم اختياره رئيسا لمجلس إدارة شركة الدقم للحوض البحري: إن



التركيز على الجوانب التقنية لمتطلبات التقشير والطلاء المستقبلية

شركة عُمان للحوض الجاف تناقش استراتيجيتها مع شركات التوريد



جانب من اللقاء

الدقم - الدقم :

بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مؤكداً على أن شركة عُمان للحوض الجاف تعتبر من المشاريع الأساسية لنجاح المنطقة، مشدداً على الفرص التجارية الأوسع نطاقاً التي ستأتي مع نمو محافظة الوسطى. أعقب هذا قيام تيم إيمرسون، مدير الطلاء في شركة عُمان للحوض الجاف، بإلقاء الضوء على الجوانب التقنية لمتطلبات التقشير والطلاء المستقبلية لشركة عُمان للحوض الجاف مبيناً أحدث تقنيات الطلاء مثل وضع طبقتين من الطلاء على أكثر من ٣٠,٠٠٠ متر مربع من بدن السفينة في أقل من ١٢ ساعة. وشهد اللقاء إلقاء الضوء على خطط الشركة للانتقال إلى مرحلة أكثر استراتيجية وبناء علاقة مع موردي مواد التقشير والطلاء والتركيز على تعزيز القيمة المضافة.

استقبلت شركة عُمان للحوض الجاف في مقرها الرئيسي بالدقم عدداً من ممثلي شركات التوريد المحتملين لتحديد نهجها في الأنشطة المتعلقة بخدمات السفن في مجال التقشير والطلاء وهي أنشطة أساسية تضطلع بها في سبيل تقديم خدماتها لمالكي السفن من جميع أنحاء العالم. حضر اللقاء عدد من المندوبين الإقليميين والمحليين وكبار ممثلي شركات التوريد حيث قدم الفعالية أندرو تشايل، رئيس سلسلة التوريد في شركة عُمان للحوض الجاف. وخلال اللقاء رحب أندرو بالمندوبين وقدم لهم لمحة عامة عن الخطط الطموحة لتطوير مشروع الشركة

وضع طبقتين من
الطلاء على أكثر
من ٣٠ ألف متر
مربع من بدن
السفينة خلال
أقل من ١٢ ساعة



إحدى الناقلات العملاقة
تخضع لأعمال الصيانة

«استثمر في الدقم» تطلق في مدن عالمية

خاص - الدقم
Economy

تنفيذا لخطتها الطموحة في استقطاب الاستثمارات شاركت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال العام الجاري في مجموعة من المؤتمرات والمناسبات والملتقيات الاقتصادية التي استضافتها عدد من المدن العالمية من بينها طوكيو وجوهانسبورج وبرلين وبراغ ودبي، كما نظمت الهيئة حملة ترويجية في قبرص تحت شعار (استثمر في الدقم) بهدف الاستفادة من العلاقات المتنامية بين البلدين واستقطاب الاستثمارات. واستهدفت المشاركات الخارجية تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين، كما تم تسليط الضوء على المشاريع التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

عروض مرئية
وندوات متخصصة
للتعريف بالدقم في
٨ مدن عالمية



استعراض فرص الاستثمار أمام ٦٠٠ شخصية في الملتقى الاقتصادي العربي الألماني



رئيس مجلس إدارة
الهيئة يتحدث في
الملتقى العربي الألماني

عواصم - الدقم

وألمانيا في مجالات الأعمال والسياسة. وقدمت الهيئة خلال مشاركتها في الملتقى ورقة عمل تناولت مناخ الاستثمار في الدقم والفرص الاستثمارية المتاحة والمشاريع الجاري تنفيذها والإمكانيات التي تتمتع بها الدقم والحوافز التي تقدمها للمستثمرين. وأكد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم رئيس الوفد العماني المشارك في فعاليات الملتقى أن السلطنة تعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مشيراً في كلمته أمام الملتقى إلى أن السلطنة تعتبر شريكاً رئيسياً في هذا

لم تكن قبرص المحطة الوحيدة التي حلقت إليها (استثمر في الدقم) العام الجاري، فقد شاركت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وعدد من الشركات العاملة في المنطقة في عدد من الملتقيات والمناسبات الأخرى التي كانت الدقم حاضرة فيها بقوة، ومن أبرزها الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين بمشاركة حوالي ٦٠٠ شخصية من الخبراء وصناع القرار في الوطن العربي



من الملتقى
العربي الألماني

عضو بالبرلمان
الياباني: سنعمل
على تحديد الفرص
الاستثمارية
المناسبة
للشركات اليابانية
والمستثمرين

دعوة الشركات
الكبرى المتخصصة
في قطاع الطاقة
بجنوب افريقيا
للاستثمار في الدقم



وفد مجلس الشورى
خلال زيارته لليابان

إسماعيل البلوشي؛
لقاءات إيجابية في
الهند ضمن حملة
(استثمر في عمان)

شركات هندية
متخصصة في
البتروكيماويات
وقطع الغيار
وال تطوير العقاري
تتطلع للاستثمار
بالدقم

زار اليابان خلال العام الجاري إحدى المشاركات التي استطاعت الهيئته من خلالها توضيح فرص الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أمام عدد من القيادات السياسية والبرلمانية والاقتصادية اليابانية. وقام وفد المجلس برئاسة سعادة الشيخ خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى ببحث تعزيز العلاقات البرلمانية والاقتصادية بين السلطنة واليابان، كما قام بزيارة عدد من المؤسسات الاقتصادية اليابانية الكبرى. وخلال الزيارة قام صالح بن حمود الحسني مدير المحطة الواحدة بتقديم عرض مرئي عن فرص الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمشاريع الجاري تنفيذها، وأوضح في عرضه المرئي أهمية الدقم الواقعة في ملتقى خطوط الملاحة الدولية وما تتميز به من ميزات استثمارية متنوعة كموقعها الجغرافي والحوافز التي تقدمها والمساحة الشاسعة التي تبلغ ٢٠٠٠ كم مربع وتنوع قطاعات الاستثمار المتاحة ووجود بنية أساسية داعمة لنمو الأنشطة الاقتصادية كميناء الدقم والمصفاة والمطار والحوض الجاف وعدد من مشاريع الصناعات الثقيلة. وأكد سعادة كيرو كيتاجامي (Keira Kitagami) عضو البرلمان الياباني أهمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ووعد بأن يقوم بعرض ومناقشة هذه الفرص مع المختصين بوزارة الاقتصاد الياباني وتحديد الجوانب التي يمكن للمستثمر الياباني والشركات اليابانية الاستثمار فيها.

الملتقى الاقتصادي الذي يؤمل منه توفير بيئة مناسبة تجسد أواصر التواصل والشراكة بين العرب والألمان. وقال إن الملتقى الاقتصادي العربي الألماني في دورته الـ ٢٠ يكتسب أهمية خاصة في تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، ولا سيما ما شهدته هذه العلاقات من تطور ونمو في الاستثمار والتجارة خلال العقد الأخير، موضحاً أن هذه الأهمية تتضاعف في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط والبحث عن بدائل للتنويع الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيع نمو وازدهار القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. وأشاد في كلمته بجهود السلطنة وألمانيا لتعزيز تعاونهما المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام ٢٠١٥ حوالي ٩٢٢.٦ مليون دولار وأن هناك العديد من الشركات الألمانية تعمل في السلطنة وساهمت بنجاح في بناء مشاريع تتعلق بالبنية الأساسية ونالت ثقة العمانيين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين في ١٥ سبتمبر ٢٠١٢، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات السارية المفعول منذ ٤ أبريل ٢٠١٠، بالإضافة إلى التعاون الأكاديمي والعلمي والعلاقات الاقتصادية بين الشركات العمانية والألمانية.

طوكيو
وتعتبر مشاركة الهيئة في وفد مجلس الشورى الذي



أحد المختصين بدائرة الترويج
(يمين) يقدم شرحاً عن الموقع
الجغرافي للدقم



أحد اللقاءات الرسمية للوفد
العماني في جنوب أفريقيا

جنوب أفريقيا

وشاركت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال العام الجاري ضمن الوفد العماني إلى جنوب أفريقيا برئاسة معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة.

ويأتي اختيار الهيئة للمشاركة في هذا الوفد الذي ضم عددا من المسؤولين من القطاعين العام والخاص إيمانا بدور المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في استقطاب الاستثمارات وتشجيع الشركات العالمية الكبرى على الاستثمار في السلطنة.

وخلال الزيارة قدم صالح بن حمود الحسني مدير المحطة الواحدة عرضا مرئيا أمام معالي روب ديفيز وزير التجارة والصناعة بجنوب أفريقيا وبحضور ممثلي عدد من الشركات الكبرى بجنوب أفريقيا، وأوضح في عرضه المرئي الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وما حظيت به من استثمارات محلية وأجنبية.

واستهدفت مشاركة الهيئة استقطاب عدد من الشركات الكبرى في جنوب أفريقيا للاستثمار في السلطنة خاصة الشركات المتخصصة في قطاع الطاقة نظرا لأهميته المتزايدة لدعم قطاع الصناعات البتروكيماوية.

ثلاث مدن بالهند

وشاركت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أيضا في حملة (استثمر في عمان) بجمهورية الهند التي نظمتها الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية



تعريف

المشاركين في
ملتقى الاستثمار
السنيدي بدبي
بالحواضر
المقدمة من
الهيئة



الصادرات (إثراء) بالتعاون مع اتحاد الصناعة الهندي (CII) والسفارة العمانية بالهند لتطوف في ثلاث مدن هندية هي: نيودلهي وبونا وأحمد أباد بمشاركة عدد من المؤسسات الاقتصادية في السلطنة.

ووصف إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي بالهيئة ورئيس الوفد المشارك اللقاءات التي جرت في المدن الهندية الثلاث بأنها إيجابية وتمكن الوفد من توضيح فرص الاستثمار في السلطنة والمجالات التي يمكن للشركات الهندية الاستثمار فيها. وقال إن تجربة اللقاءات الثنائية وجها بوجه مع المستثمرين والجلوس لتبادل النقاش والحوار أفضل بكثير من أي نوع من التفاوض الأخرى لجذب الاستثمارات، كونك تلتقي بصانع القرار وتتمكن من محاورته وإقناعه وإيصال المعلومة له بشكل أسرع وأوضح.

وأضاف: وبما أن لكل مؤسسة معلوماتها السرية وخصوصيتها فإن أصحاب الأعمال والمستثمرين لا يؤيدون بشكل كبير الحديث العلني عن خصوصيات المؤسسة، لذا فإن طاولة الحوار تمنح الطرفين راحة تامة في تبادل أطراف الحديث والنقاشات.

وشملت الزيارة عددا من المصانع من بينها مصنع للألمونيأ أبدى رغبته بالاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما تم اللقاء بإحدى الشركات العاملة في قطاع الفنادق والتي أبدت رغبته بالتواصل مع المطورين العقاريين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما تم الالتقاء بممثلي



إحدى الندوات التي
عقدت بالهند



من اللقاءات
الثانية

جهود مشتركة

من الهيئة

وسفارة

جمهورية

التشيك لإطلاع

مجتمع الأعمال

في براغ على

إمكانيات الدقم

الاستثمارية

الهيئة والمشروعات الجاري تنفيذها والمشروعات المستقبلية، كما تطرق العرض إلى مناخ الاستثمار في المنطقة والتسهيلات والامتيازات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين.

وشهدت الندوة حضوراً مميزاً من المسؤولين التشيكيين ورجال الأعمال وممثلي الشركات التشيكية الذين رحبوا بإقامة ندوة تعريفية في (براغ) عن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وعبروا عن تطلعهم للاستثمار فيها.

وتعد جمهورية التشيك إحدى القوى الصناعية المتميزة في أوروبا وتنفرد بالعديد من المزايا والقدرات التنافسية صناعياً وتجارياً.

ملتقى الاستثمار السنوي بدبي

وفي شهر أبريل الماضي شاركت الهيئة في ملتقى الاستثمار السنوي الذي عقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) وغرفة تجارة وصناعة عمان وشركة ميناء الدقم والشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) والبنك الوطني العماني.

وقدمت السلطنة خلال مشاركتها عرضاً مرئياً مشتركاً بدأته إثراء بالتركيز على البيئة الاستثمارية في السلطنة ثم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عن الفرص الاستثمارية والحوافز التي تقدمها الهيئة ثم ميناء الدقم عن إمكانيات الميناء وأهدافه ثم شركة عمران عن مشاريعها السياحية بالسلطنة.

إحدى الشركات العاملة في مجال البتروكيماويات والتي أبدت رغبتها بإقامة مصنع لها في الدقم لتعزيز تواجدتها في أسواقها الآسيوية والأفريقية.

وخلال الزيارة أبدت إحدى الشركات العاملة في مجال معدات وقطع الغيار الثقيلة التي تدخل في عمل شركات الإسمنت والشركات العاملة في قطاع النفط والغاز رغبتها بزيارة الدقم للاطلاع على فرص الاستثمار والالتقاء مع مسؤولي البنوك العاملة في السلطنة لبحث التمويل.

وتأتي زيارة الوفد للهند ضمن جهود السلطنة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجم التبادل التجاري بين السلطنة والهند بما يساهم في تعزيز أداء الاقتصاد العماني.

براغ

وفي العاصمة التشيكية براغ نظمت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة التشيكية وسفارة جمهورية التشيك في السلطنة وغرفة تجارة وصناعة جمهورية التشيك ندوة تعريفية عن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بهدف تعريف رجال الأعمال والمستثمرين التشيكيين بالمزايا والفرص الاستثمارية وتشجيعهم على الاستثمار في الدقم.

وتم خلال الندوة التي حضرها ممثلو ٦٠ شركة تشيكية تقديم عرض مرئي عن فرص الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والحوافز التي تقدمها



المتحدثون في الندوة التعريفية التي عقدت في جمهورية التشيك

حملة ترويجية في قبرص للتعريف بالفرص الاستثمارية في الدقم

نيقوسيا - الدقم

لعب دور عالمي مهم في قطاع اللوجستيات والخدمات المتعلقة بالنقل البحري خاصة أن السلطنة تتميز بقربها من خطوط الملاحة الدولية وإطلالتها المميزة على بحر العرب المتصل بالمحيط الهندي؛ الأمر الذي يجعل الاستثمار في القطاع اللوجستي مهما جدا، موضحا أن السلطنة احتلت المرتبة الـ ٤٨ عالميا في مؤشر الإدارة اللوجيستية الدولية لعام ٢٠١٦ من بين ١٦٠ دولة.

تشجيع التجارة والاستثمار

وأشاد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في كلمته بالعلاقات الطيبة القائمة بين البلدين الصديقين والجهود الطيبة التي تبذلها السلطنة وجمهورية قبرص لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين وتشجيع حركة التجارة والاستثمار، مؤكدا في الوقت نفسه ترحيب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالاستثمارات القبرصية.

وركزت الندوة التي أقيمت تحت رعاية معالي ديميتريس سيلوريس رئيس مجلس النواب القبرصي على التعريف بالفرص الاستثمارية المتوفرة في السلطنة بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص من

أكد معالي يحيى بن سعيد الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن السلطنة تعمل على توفير بيئة جاذبة وآمنة للاستثمار، مؤكدا حرص الحكومة على دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني وتشجيع الاستثمار وتفعيل أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، موضحا أن الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) تركز على قطاعات الصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية والتعدين والسياحة والثروة السمكية.

ونوه معاليه في كلمة ألقاها في ندوة عقدت في العاصمة القبرصية نيقوسيا ضمن الحملة الترويجية (استثمر في الدقم) بالمكانة التي تتمتع بها السلطنة بين دول العالم من حيث الأمن والاستقرار، وقال إن هذه الميزة مكنت السلطنة من أن تصبح من الدول ذات المناخ المشجع والجاذب للاستثمار، مشيرا إلى عدد من التسهيلات والحوافز التي تقدمها الحكومة للمستثمرين والبنية الأساسية الداعمة للاستثمار والمتمثلة في شبكات الطرق والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية والحررة والاقتصادية. وأضاف: تتمتع السلطنة بموقع جغرافي يمكنها من

يحيى الجابري
السلطنة تعمل
على توفير بيئة
جاذبة للاستثمار

موقع السلطنة
يؤهلها للعب دور
عالمي في قطاع
اللوجستيات
والنقل البحري





مدير دائرة الترويج يقدم ورقة عمل عن الفرص الاستثمارية بالدقم

هلال الخروصي:

تقديم صورة

واضحة عن

قطاع الصناعات

الثقيلة

الاستثمار أمامهم.

استقطاب الاستثمارات إلى السلطنة

وقال فيصل الهنائي رئيس قسم الاستثمارات الخدمية بالهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) الذي قدم ورقة عمل حول مساعي إثراء في الحملات الترويجية: إن جذب الاستثمارات الأجنبية والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في السلطنة يعد أحد أهم الأهداف المشتركة التي تسعى إثراء إلى تحقيقها مع مختلف الجهات المعنية بقطاع الاستثمار، ونحن ندرك أن التكاملية والعمل المشترك في مجال الترويج للسلطنة سيساهم في جعلها وجهة استثمارية مهمة، وسيفتح المجال أمام المستثمرين في دولة مثل قبرص للتعرف على التسهيلات والحوافز التي تتمتع بها بيئة الاستثمار في السلطنة بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص مشيراً إلى الأهمية الاقتصادية المتزايدة للمنطقة التي تعد اليوم محطة إقليمية مهمة للنقل البحري وقاعدة صناعية متكاملة تنتظر المزيد من الاستثمارات.

خلال عدد من أوراق العمل والعروض المرئية التي قدمها المشاركون من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) وشركة النفط العمانية وميناء الدقم وشركة وان فانج العمانية وغرفة تجارة وصناعة عمان.

التعريف بالصناعات الثقيلة

وقدم هلال بن علي الخروصي المدير العام التنفيذي بشركة النفط العمانية عرضاً مرئياً عن المشاريع التي تنفذها الشركة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إن شركة النفط العمانية تقوم بقيادة عدد من الصناعات الثقيلة بالدقم كمصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيمياوية ومركز تخزين النفط، وسعت خلال الندوة إلى تقديم صورة واضحة عن هذا القطاع الحيوي بالمنطقة.

وأضاف: قدمنا عرضاً مرئياً عن الصناعات الثقيلة أمام ممثلي الشركات القبرصية وهذا سيعزز ثقتهم بالمنطقة ويشجعهم على الاستثمار فيها، كما أن اللقاءات الثنائية التي ضمت ممثلي الشركات العمانية وممثلي الشركات القبرصية ساهم في توضيح مناخ

فيصل الهنائي:

الدقم قاعدة

صناعية متكاملة

تنتظر المزيد من

الاستثمارات



بحث التعاون التجاري والاستثماري وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع قبرص الرئيس القبرصي يستقبل رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم



الرئيس القبرصي خلال استقباله رئيس مجلس إدارة الهيئة

نيقوسيا - الدقم :

كما التقى معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بمعالي ديميتريس سيلوريس رئيس مجلس النواب القبرصي، ومعالي هاريس جيورجيايدس وزير المالية، ومعالي لوانيس كاسوليدز وزير الشؤون الخارجية، وتم خلال اللقاءات بحث أوجه التعاون التجاري والاستثماري وتعزيز العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين الصديقين. وشرح معاليه للجانب القبرصي ما تتمتع به السلطنة من مناخ استثماري وما حققته من نتائج جيدة في المؤشرات الدولية مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٧ الذي يصدره البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وما حققته السلطنة من مراكز متقدمة في المؤشرات المتعلقة بسهولة بدء النشاط التجاري وسهولة التجارة عبر الحدود وسهولة حماية المستثمرين وسهولة تنفيذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

استقبل فخامة نيكوس اناستاسيادس رئيس جمهورية قبرص معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وذلك على هامش حملة (استثمر في الدقم) التي نظمتها الهيئة في العاصمة القبرصية نيقوسيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ مايو ٢٠١٧. وتم خلال المقابلة استعراض العلاقات الاقتصادية بين السلطنة وقبرص وسبل تعزيزها بما يخدم الجانبين، كما أوضح معالي يحيى بن سعيد الجابري لفخامة الرئيس القبرصي المناخ الاستثماري في السلطنة بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص، مؤكدا معاليه ترحيب السلطنة بالمستثمرين القبارصة.

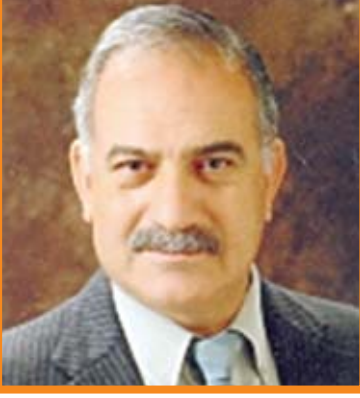
رئيس الهيئة يؤكد
ترحيب السلطنة
بالمستثمرين
القبارصة



ومع وزير المالية ..



أثناء اللقاء مع رئيس مجلس النواب القبرصي



نحو تسويق مشاريع مدينة الدقم عالميا

المشاريع الخليجية في القنوات الفضائية الأوروبية والأمريكية. وكان لظهور الفضائيات التلفزيونية أثر كبير في تسويق المشاريع وجذب الاستثمارات للحكومات والشركات. وبما أن معظم الفضائيات التلفزيونية، عدا الحكومية، تعتمد في تمويلها على الإعلان التجاري أو البرامج المدفوعة الأجر لصالح أي جهة ترغب في تسويق منتجها أو التعريف بمشاريعها فإنه من السهولة وبتكلفة مقبولة تسويق أي منتج أو مشروع خدمي أو سياحي.

ولم تكتف الحكومات والشركات في آسيا والخليج بوسائل الإعلان المرئية والمسموعة والمقروءة فقط بل عمدت إلى الدول التي تصنف حكوماتها وشركاتها على أنها الأكثر استثمارا على الصعيد العالمي فتعاقدت مع خطوطها الجوية لتضع على شاشات طائراتها إعلانات ترويجية لسياحتها ومشاريعها كما هو حاصل في عدد من الخطوط الجوية الأوروبية والأمريكية والبريطانية.

وعليه فإن مشاريع السلطنة التنموية العملاقة يجب أن تتجه إلى التجارة الإلكترونية التي انتشرت منذ تسعينيات القرن العشرين بوسيلة شبكة الإنترنت العالمية، وصارت ميسرة لتسويق أي نشاط تجاري عن طريق منظومات الاتصالات العالمية، كما أنها قد تضم بالإضافة لاستخدام الإنترنت، الهاتف النقال والهاتف الثابت والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال الإلكتروني. فالفوائد التي حققتها الدول الناشئة والشركات الكبرى من تسويق منتجاتها إلكترونيا في عصر تكنولوجيا الإنترنت دفعت دول العالم والشركات الكبرى لتتنافس في تأمين محطة تلفزيونية عالمية أو شركة إعلانية للوصول إلى الأسواق الكبرى وتسويق منتجاتها فيها.

وانطلاقا من رؤية الهيئة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي عرفت بأنها محطة إقليمية للنقل البحري والخدمات اللوجستية المساندة وموقع جاذب للاستثمارات في قطاعات الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية والسمكية ومقصد سياحي متميز على بحر العرب فإنه من المناسب أن تصل هذه المشاريع لمختلف دول العالم بوسائل التسويق الإلكتروني ليتعرف العالم على مشاريع الدقم وخططها الحالية والمستقبلية في أن تكون مدينة متكاملة بمينائها ومطاراتها وسياحتها وصناعاتها وخدماتها المدنية واللوجستية وبكل ما فيها من مميزات للاستثمار والعيش.

كل هذا يجب أن يخرج للعالم بالتسويق عبر الفضائيات وشبكة الانترنت وبكل وسيلة إعلامية تتجاوز التسويق المحلي.

تبدل هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جهودا متواصلة لتسويق مشاريع المنطقة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد أنجزت عددا من المشاريع العملاقة المخطط لإنشائها في الدقم، وتواصل الهيئة - وفق أسس علمية وبمشاركة - استكمال المشاريع المحددة في الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).

وإذا قارنا بين مشاريع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وبين أي مشروع آخر في المنطقة لأمكن القول إن مشاريع الدقم هي الأكبر والمرشحة لأن تكون المنافسة لأي منطقة أخرى وذلك لتمييز خدماتها المتكاملة. فالميناء الكبير والحوض الجاف لإصلاح السفن وميناء الصيد السمكي ومنطقة الصناعات السمكية ومنطقة الفنادق والمنتجعات ومجمع تخزين النفط والمطار والمدينة الجديدة ومصفاة النفط ومجمع البتروكيمياويات مشاريع لم يسبق لأي مدينة في العالم أن وجد فيها هذا الكم من المشاريع المتكاملة.

وعند استعراض العشرات من مشاريع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومشاريع التنويع الاقتصادي (تنفيذ) فإن تسويقها عالميا محدود جدا مقارنة بخطط تسويق المشاريع الخليجية والآسيوية. إذ لو تابعنا ما دأبت عليه الحكومات والشركات في الإنفاق على التسويق الإعلاني لما يُنجز فيها من مشاريع إنتاجية وخدمية أو حتى لمجرد أفكار مشاريع ووضعها في إعلانات مبهرة في الفضائيات وحتى في وسائل التواصل الاجتماعي لأدركنا أن ما يجري يمثل منافسة محمومة لجذب الاستثمارات الأجنبية وفتح الأسواق أمام المنتجات أو للخدمات السياحية.

توسّع التسويق إلى آفاق لا متناهية في الشكل والمضمون أصبح متحققا بتكاليف أقل من خلال ثورة الإلكترونيات والاتصالات. إذ حل التسويق الإلكتروني الذي تجاوز الحدود المحلية والإقليمية إلى العالمية محل التسويق بالوسائل التقليدية الأخرى، فأفردت له الحكومات والشركات خططا استراتيجية تخاطب المستثمر العالمي من خلال منتجات إعلانية بوسيلة الإعلان الرقمي الذي شمل الفضائيات التلفزيونية وميادين الأنشطة الرياضية العالمية وحتى محركات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتشهد سوق الإعلان الإلكتروني انتعاشا كبيرا وملموسا على مستوى العالم، وسجل هذا القطاع طفرة كبيرة في منطقة الخليج في الوقت الذي تتسارع فيه أسعار الإعلانات الإلكترونية بصورة مطردة نتيجة ارتفاع الطلب عليها. وتؤكد النتائج الربحية للشركات العاملة في هذا القطاع مدى أهميته للتسويق. كذلك من الملاحظ وجود اهتمام متزايد بالإعلان عن

توقيع اتفاقية حق الانتفاع لتشيد محطة تخزين النفط برأس مركز



أثناء توقيع الاتفاقية

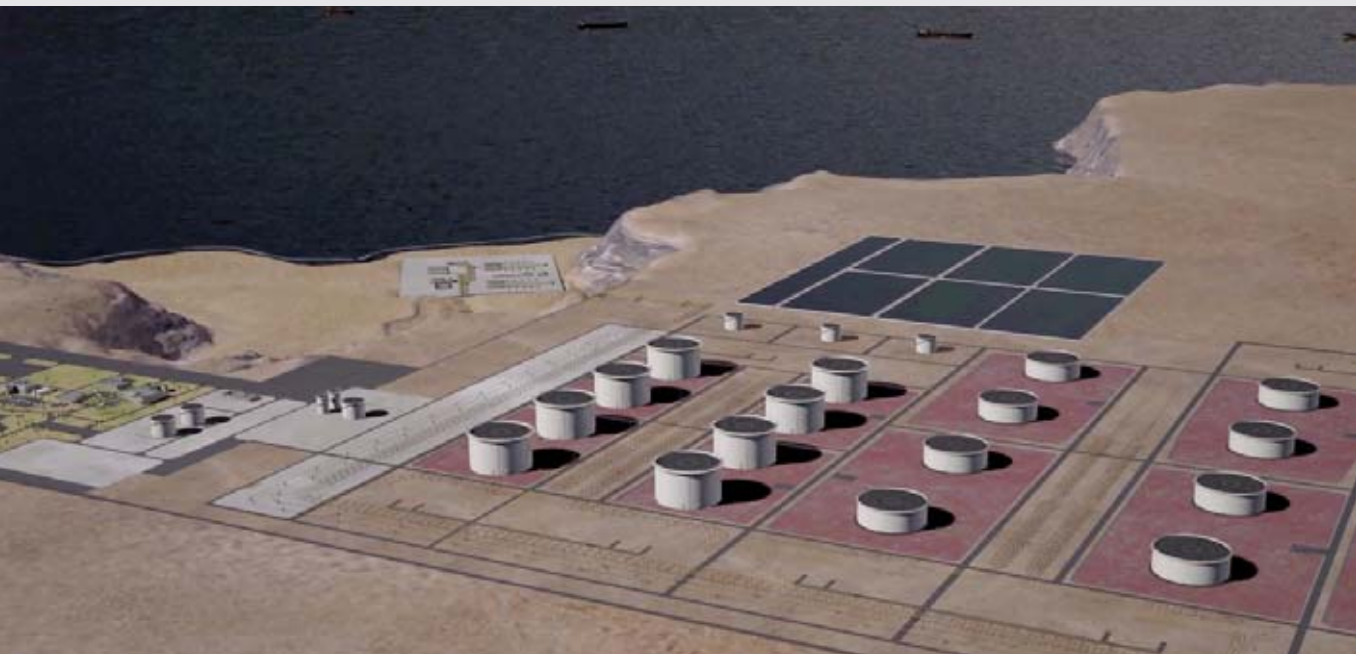
وعن الشركة العمانية للصهاريج المهندس عصام بن سعود الزدجالي الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات النفط العمانية وسعيد بن حمود المعولي المدير العام للشركة العمانية للصهاريج. ويأتي إنشاء محطة تخزين النفط برأس مركز ضمن خطة السلطنة للتنويع الاقتصادي وإنشاء مخزون استراتيجي من النفط للبلاد والعمل على جعل المنطقة مركزا عالميا لتخزين النفط الخام ومشتقاته مستفيدة من الموقع الجغرافي للمنطقة قبالة المحيط الهندي، كما أن المحطة

مسقط - **الدق**

منحت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الشركة العمانية للصهاريج (أوتكو) حق الانتفاع بالأرض لتشيد محطة تخزين النفط برأس مركز، وتعتبر (أوتكو) إحدى الشركات العاملة تحت مظلة شركة النفط العمانية؛ الذراع الاستثمارية لحكومة السلطنة في قطاع النفط والغاز. وقّع الاتفاقية نيابة عن الهيئة معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس الإدارة

المحطة تهيئ
السلطنة لتصبح
مركزا عالميا
لتخزين النفط
الخام ومشتقاته





١,٧ مليار دولار
حجم استثمارات
المرحلة الأولى

تخصيص ١٢٥٣
هكتارا لمحطة
تخزين النفط ..
وتنفيذ المشروع
على مدى ٤٠ عاما

النفط ، ومرفأ بحري لقوارب القطر وخطوط أنابيب تحت البحر لاستقبال وتصدير النفط بأطوال تتراوح بين ٥ كم و ٧ كم . كما سيتم أيضا إنشاء محطة لضخ النفط إلى الخزانات، ويتضمن المشروع كذلك إنشاء المختبرات وغرف التحكم والمكاتب الإدارية للشركة، بالإضافة إلى المنشآت الأخرى المتعلقة بتجهيزات الأمن والسلامة. وسيتم تصميم المحطة بحيث تتيح إمكانية مزج أنواع مختلفة من النفط الخام وتحميل وتفريغ السفن في أوقات منافسة مما يتيح للزبائن إمكانية توفير التكاليف اللوجستية، باعتبارها ميزة تنافسية. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزات الجغرافية البحرية لموقع رأس مركز تمكن من سهولة الوصول إلى المحطة مع نسبة تشغيل عالية تبلغ أكثر من ٩٩٪.

السعة التخزينية

وبحسب الاتفاقية فإن السعة التخزينية للمحطة في مرحلتها الأولى تبلغ حوالي ٢٦ مليون برميل، وسيتم تنفيذها على مدى ١٠ سنوات ابتداء من تاريخ توقيع العقد، وستقوم الشركة بزيادة طاقتها

تمكن السلطنة من إيجاد منفذ إضافي لتصدير النفط الخام.

وتقع رأس مركز على بعد نحو ٧٠ كم جنوب مركز ولاية الدقم، وقد تم ضمها إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٥/٢٠١٦) الصادر في ٢٨ يناير ٢٠١٦م.

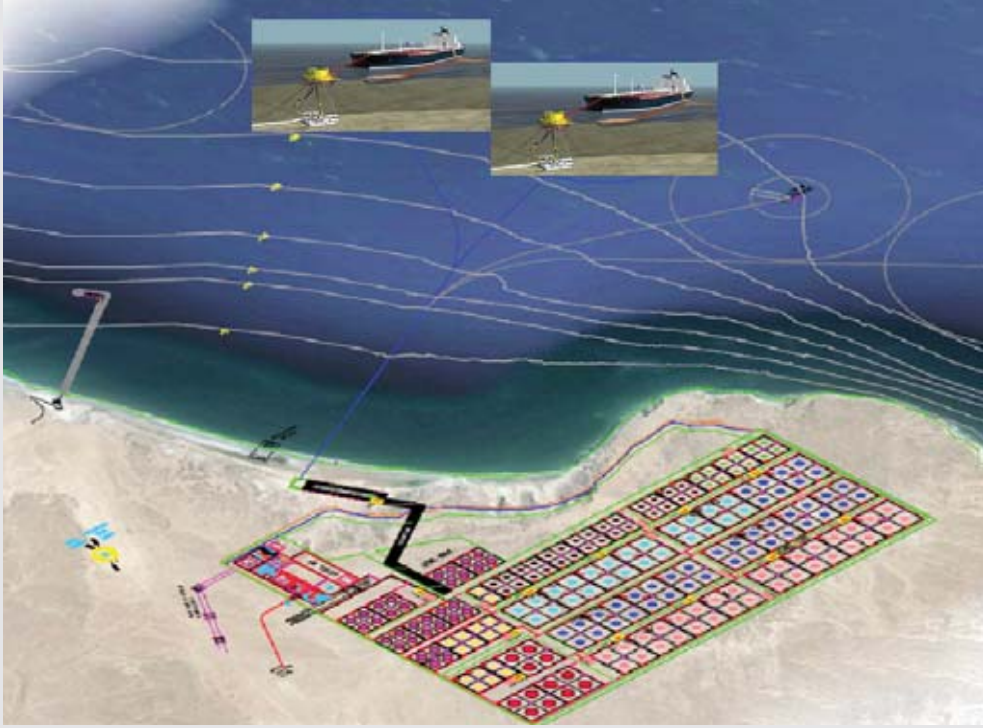
وتبلغ المساحة المخصصة لمحطة تخزين النفط برأس مركز ١٢٥٣ هكتارا وهي مساحة شاسعة يمكنها استيعاب طاقة تخزينية عالية.

وتمنح الاتفاقية الشركة العمانية للصهاريج حقوقا حصرية لتخزين النفط الخام ومشتقاته في منطقة رأس المركز لمدة ٢٠ عاما، ولمدة ٥ سنوات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ككل بحيث لا يسمح لأي شركة أخرى إقامة نشاط تخزين النفط خلال الفترات والمواقع المشار إليها.

خمس مراحل للتطوير

وتنص الاتفاقية التي تستمر لمدة ٤٠ عاما على تطوير منطقة رأس مركز على خمس مراحل رئيسية تتضمن إنشاء خزانات لتخزين النفط الخام ومشتقاته وإنشاء منصات عائمة لاستيراد وتصدير





الطاقة
الاستيعابية
تصل إلى ٢٦
مليون برميل في
المرحلة الأولى

إنشاء خزانات
لتخزين النفط
الخام ومشتقاته
ومنصات عائمة
لاستيراد
وتصدير النفط

تنفيذ مرافق
بحرية لاستقبال
وتصدير النفط
بقدرة مناولة
تبلغ ١٠٠ ألف
برميل في الساعة
خلال المرحلة
الأولى

الاستيعابية وفقا لنمو الطلب.

حجم استثمارات المرحلة الأولى

وبموجب الاتفاقية تلتزم (أوتكو) بتطوير المراحل الخمس إما بنفسها أو من خلال تحالف استثماري أو من خلال جذب وتوطين استثمارات أطراف ثالثة أخرى.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الاجمالي في المرحلة الأولى مليار و٧٥٦ مليون دولار من بينها ٨١٥ مليون دولار أمريكي تكلفة الخزانات النفطية و٩٤١ مليون دولار تكلفة المنشآت البحرية ومرافق البنية الأساسية.

وتتضمن المرحلة الأولى إنشاء خزانات بطاقة استيعابية تبلغ ٢٦ مليون برميل، كما ستقوم

(أوتكو) خلال المرحلة الأولى بتنفيذ مرافق بحرية لاستقبال وتصدير النفط بقدرة مناولة تبلغ ١٠٠ ألف برميل في الساعة خلال المرحلة الأولى بالإضافة إلى محطة الضخ الشاطئية والبنية الأساسية الداخلية ضمن حدود المنطقة.

استثمارات المراحل الأخرى

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في خزانات المرحلة الثانية حوالي ٧٠٠ مليون دولار وفي مرافق البنية الأساسية حوالي ٢٢٥ مليون دولار، وقدرت (أوتكو) استثمارات المراحل الثلاث الأخيرة بـ ٧٠٠ مليون دولار لكل مرحلة في إنشاء الخزانات وحوالي ٣٨١ مليون دولار لكل مرحلة في إنشاء البنية الأساسية.



الملتقى اللوجستي الثالث لميناء الدقم يناقش تطوير الخدمات اللوجستية



مسقط - الدقم

الرئيس التنفيذي:
الحوار مع المعنيين
يساعدنا على
معرفة متطلبات
مزودي الخدمات
وتطلعاتهم
المستقبلية

شركات النفط
والغاز والخدمات
اللوجستية تؤكد
أهمية الميناء في
سلسلة التوريد
الخاصة بها

بحث نظام
الجمارك المطبق
بالمنطقة وآلية
دعم التنمية
الاقتصادية
بالدقم

عدم ضياع أي فرصة تمكنا من توفير مستوى عالٍ من الخدمة.

وسلط الملتقى الضوء على عدد من الموضوعات أهمها: التطورات في المنطقة الاقتصادية الخاصة خاصة فيما يتعلق بمصفاة الدقم والمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم، والأعمال الإنشائية التي يشهدها الميناء حالياً، بالإضافة إلى لمحة عامة عن مستوى النشاط الحالي في الميناء وكذلك خطة مفصلة تعكس تدفقات البضائع وفقاً للتوقعات الاقتصادية على المديين القصير والطويل.

كما ناقش الملتقى آخر التطورات في المناطق اللوجستية والصناعية للميناء وتمت مناقشة وجهات نظر واقتراحات شركات النفط والغاز والخدمات اللوجستية في مختلف المجالات وأكدوا على أهمية الدقم في سلسلة التوريد الخاصة بهم. وناقش المجتمعون نظام الجمارك المطبق حالياً في المنطقة الاقتصادية بالدقم وآلية دعم الإدارة العامة للجمارك بشرطة عمان السلطانية للتنمية الاقتصادية بالدقم.

قال ريجي فيرمبولن الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم إن الشركة تعمل على تكثيف التعاون مع الجهات المعنية لتطوير الخدمات اللوجستية بميناء الدقم.

وأضاف في كلمته أمام الملتقى اللوجستي الثالث الذي عقد في مايو الماضي أن الشركة تسعى لعقد لقاءات سنوية لدعم العلاقات التجارية بين الميناء والجهات المعنية والمستثمرين ومزودي الخدمات في القطاع اللوجستي، وبالنظر إلى وتيرة التطورات الحالية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بوجه عام وميناء الدقم على وجه الخصوص، فإنه من الأهمية بمكان توضيح ما تم إنجازه حتى الآن من خطط قصيرة ومتوسطة الأجل لتطوير المنطقة والميناء.

وتابع قائلاً: في هذه الأثناء، فإن الملتقى يعد فرصة لإيجاد حوار مع المعنيين ليساعدنا على فهم وبشكل دقيق متطلبات مزودي الخدمات وتطلعاتهم المستقبلية وبالتأكيد سوف يمكننا ذلك من ضمان



الدقم
2017

المحددات التنافسية للموانئ البحرية

وقد وضعت هذه الوفورات نظام التحوية في موضع يعتبر بمثابة حجر الزاوية في نظام النقل الدولي متعدد الوسائط الذي تتكامل في إطاره وسائط النقل المختلفة، وقد كان لهذا تأثير مباشر على الموانئ/محطات الحاويات التي أخذت تتنافس على أن تصبح موانئ محورية عالمية/إقليمية تعتمد على الخدمات المباشرة للنقل والخطوط الملاحية بدلاً من تنافسها على الخدمات الفرعية، وبحيث لم تعد المنافسة قاصرة عليها فقط، بل دخلت إليها الخطوط الملاحية المنتظمة وشركات ومتعهدو النقل الدولي متعدد الوسائط. كذلك تجاوزت حدود المنافسة نطاق تداول البضائع والنقلات والحوايات إلى المنافسة على اكتساب نسبة من القيمة المضافة المتحققة خلال عملية النقل من منشأ البضائع إلى وجهتها النهائية، وبذلك تشابكت وارتبطت المفاهيم وأصبح مفهوم خدمات الموانئ البحرية ومحطات الحاويات مفهوماً شاملاً يضم العديد من العناصر المتكاملة والمتراصة بحيث أصبحت مسألة التميز التنافسي وتحقيقه من الصعوبة بمكان أن تتحقق وليدة اللحظة أو الموقف، دون أن تكون نتاج استراتيجية متكاملة يرى من خلالها القائمون على الميناء/محطة الحاويات مجالها التنافسي، وعلى هذا الأساس توضع الإجراءات اللازمة لتحقيق التميز التنافسي، بحيث تأخذ في اعتبارها العوامل المختلفة الحاسمة لنجاح الميناء/محطة الحاويات في تحقيق أهدافها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحليل نقاط القوة والضعف للميناء البحري/محطة الحاويات ومنافسيها، والأخذ في الحسبان عدداً من الاعتبارات في مقدمتها الموقع الجغرافي والطاقت التشغيلية وحالة السوق من الرواج والكساد ودرجة المنافسة مع الموانئ البحرية/محطات الحاويات ومطالب الزبائن واحتياجاتهم واعتبارات جودة المنتج وخصائصه وتكلفته وتحديد سعره، بحيث تصب هذه العوامل جميعها في بوتقة واحدة يمكن من خلالها للميناء/محطة الحاويات تحقيق والحفاظ على ميزة تنافسية أفضل تجاه غيرها من المحطات المنافسة.

المحددات التنافسية للموانئ البحرية

١- حجم التجارة الدولية المتاحة بالميناء

كلما زاد حجم التجارة البحرية عبر الميناء يصبح الميناء جاذباً لسفن الخطوط الملاحية، لذلك يجب زيادة حجم التجارة المصدرة من الميناء كي يصبح جاذباً للخطوط الملاحية، حيث يجب الأخذ في الاعتبار أن الخطوط الملاحية تحرص على تحقيق اقتصاديات الحجم، وعلى ذلك فمع زيادة ساعات السفن التي تستخدمها الخطوط الملاحية يتطلب الأمر أن ينمو حجم التجارة في الميناء البحري بنفس النسبة أو نسبة قريبة.

٢- نفقات الخدمات المقدمة للسفن

تعتبر نفقات الخدمات التي يقدمها الميناء البحري عاملاً رئيسياً

فيما سبق كانت غالبية الموانئ البحرية في العالم تتمتع بسيطرة تقليدية على نشاط تداول البضائع في نطاقها الجغرافي المحلي ارتباطاً بحركة الصادرات والواردات الخاصة بالتجارة الخارجية للدولة عبر ذلك الميناء البحري، مما أدى إلى سيطرة كل ميناء بحري على منطقة جغرافية معينة داخل البلاد تستأثر بخدماتها وخدمة التجارة الصادرة والواردة منها وإليها، وعرفت هذه المنطقة بالظهير الأسير (Captive Hinterland)، وغالباً ما لا تكون هناك منافسة للميناء البحري في نطاق هذا الظهير، وبذلك فقد اعتمدت الموانئ البحرية في الماضي على موقعها الجغرافي الذي يستند إلى منطقة ظهير تخدمها الميناء البحري/محطة الحاويات، وكانت منطقة الظهير هذه تعامل بوصفها منطقة تكاد تكون موضع استئثار الميناء البحري/محطة الحاويات، بحيث يكون نمو الأنشطة الإنتاجية في هذه المنطقة الجغرافية هو العامل الأساسي في زيادة حركة النقل بالميناء، وفي هذه الفترة غابت مسألة المنافسة عن مجال الموانئ البحرية/محطات الحاويات حيث ركزت هذه بدورها على توفير خدمات نقل ومناولة البضائع لمناطق الظهير الأسير باعتبارها مجال عملها.

كما أن ثمة مجموعة من التطورات والتغيرات في الاقتصاد العالمي أدت إلى تحول مجال أنشطة الموانئ البحرية/محطة الحاويات إلى مجال تنافسي شديد، وهذه التطورات والتغيرات تتضمن:

- التطور التكنولوجي الكبير في البنية الأساسية ووسائل النقل وأنظمتها (البري، البحري، النهري، الجوي، السكك الحديدية) والتي حولت ظهير الميناء البحري إلى ظهير تنافسي (Competitive Hinterland) مشترك بين الموانئ البحرية المجاورة لهذا الميناء.
- حركة الحاويات وما استتبعها من تزايد أنشطة إعادة الشحن التي أدت بدورها إلى تقسيم الموانئ البحرية إلى موانئ محورية، وموانئ رافدية، مما أشعل المنافسة بين الموانئ البحرية لمحاولة كل منها أن تصبح ميناء محورياً.
- التوسع في استخدام تطبيقات النقل الدولي متعدد الوسائط وزيادة نشاط شركات ومكاتب وكلاء ومتعهدي الشحن ومقدمي الخدمات اللوجستية بخبرتهم العميقة ومرونتهم في اختيار أساليب ومسارات النقل التي تحقق أقل تكلفة وأقل وقت وأعلى كفاءة في عمليات النقل، الأمر الذي أدى إلى تنافس الموانئ لجذب وكلاء الشحن ومتعهديه للتعامل معهم.
- التطور في العلاقات السياسية والاقتصادية والقانونية الدولية الذي أدى إلى نشأة كيانات سياسية واقتصادية دولية جديدة (تحالفات، كتلتات، اتفاقيات، ...) سهلت حركة البضائع بين الدول والكتل الاقتصادية، ومن هنا أمكن أن تشكل دولة ما ظهيراً لميناء دولة أخرى.

وقد تحققت هذه المتطلبات إلى حد كبير من خلال نظام التحوية (وهو نظام النقل بالحوايات) الذي أتاح وفورات اقتصادية وفنية عديدة لعملية النقل نشأت أساساً نتيجة للتوحيد النمطي للبضائع المنقولة،



الدكتور أيمن النحراوي

- رئيس قسم التدريب والبرامج بالمعهد العربي لإعداد القيادات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- محاضر اقتصاد النقل والتجارة الدولية واللوجيستيات بالأكاديمية
- المستشار الاقتصادي لاتحاد الموانئ البحرية العربية

٦- أنظمة الجمارك وفحص البضائع

هذا العنصر يعد من العناصر المؤثرة على سلسلة الإمداد ومن ثم له تأثير كبير على التكلفة غير المرغوبة من الزبائن لذلك تعد كفاءة الإجراءات الجمركية وإجراءات الفحص وقدرة إتمام هذه الإجراءات في أقصر وقت ممكن باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة في الفحص مع استخدام نظم المعلومات من أجل تقليص الإجراءات ومن ثم خفض الوقت المبذول في اتخاذ هذه الإجراءات إلى أقل حد ممكن؛ يكون عاملاً جاذباً للخطوط الملاحية.

٧- الأمن والسلامة والبيئة

إذ يتعين على الميناء ومحطة البضائع أن توفر الأمن اللازم للحفاظ على البضائع وتخصيص أرضية للبضائع الخطرة. العلاقة بين الأمن وسلسلة الإمداد واضحة حيث تركز سلسلة الإمداد على تطبيق إصدارات الأمن في جميع مراحل الإمداد بدءاً من المنتج إلى المستهلك، كذلك يتعين على الميناء اتباع الأساليب اللازمة للحفاظ على الميناء من التلوث، من هذه الأساليب تخفيض الرسوم بالنسبة للسفن التي تقل الانبعاثات الصادرة منها على المستوى القياسي الذي يحدده الميناء.

٨- التسهيلات الملاحية

يتعين على الموانئ البحرية أن توفر التسهيلات الملاحية اللازمة لدخول هذه السفن وإبحارها داخل موانئها ورسوها على أرصفتها، فهذه السفن يصل غاطسها إلى ١٤,٥ متراً لذلك يتعين على الموانئ تعميق ممراتها الملاحية بما يسمح بإبحار هذه السفن فيها بأمان، مع الأخذ في الاعتبار تأثير تيارات المد والجزر. وكذلك تدريب المرشدين على مناورات هذه السفن في جميع ظروف الطقس حتى يتمكنوا من التعامل معها دون أي صعوبات.

٩- الكفاءة التشغيلية

يشمل هذا العنصر كفاءة الأيدي العاملة وكذلك كفاءة المعدات والتجهيزات المستخدمة في العمل، إذ أن الخطوط الملاحية تطلب إنتاجية عالية لمحطات البضائع، كما أن الكفاءة التشغيلية تعد أحد متطلبات الخطوط الملاحية في محطات الحاويات بحيث يتم تزويدها برافعات ذات مواصفات تمكنها من تقديم الخدمة المطلوبة، ويؤدي عدم وجود هذه الرافعات إلى عدم كفاءة المحطة التي تصبح في نظر الخطوط الملاحية غير مؤهلة.

وجاذباً لسفن الخطوط الملاحية، وهذه النفقات تشمل الرسوم والتعريفات المحصلة من السفن (رسوم الإرشاد، الرسوم على المخطاف، رسوم استخدام زوارق السحب، رسوم دخول ومغادرة الميناء، تعريفات المناولة والخدمات التخزينية، وغيرها من الخدمات التي يقدمها الميناء، ونظراً لأهمية هذا العامل تقوم العديد من الموانئ البحرية بخفض رسومها وتعريفاتها من أجل اجتذاب الخطوط الملاحية، وذلك في إطار مجموعة من العوامل منها أهمية اعتبار الرسوم والتعريفات في الموانئ البحرية المنافسة.

٣- إتاحة وسائل النقل وانسيابيتها

من العوامل الجاذبة لسفن الخطوط الملاحية إتاحة وسائل النقل داخل الميناء، وكذلك سهولة النقل وانسيابيتها، وتشمل النقل بالسكك الحديدية والشاحنات، فكلما زاد مستوى إتاحة وسائل النقل كلما توافرت سهولة الاتصال وسهولة الحركة والنقل داخل الميناء مع توفير وسائل النقل التي تربط ذلك الميناء بالظهير الخلفي للميناء، سواء كان ذلك الظهير داخل البلاد أو في الدول المجاورة.

٤- الطاقة الاستيعابية لمحطات البضائع والحاويات

الطاقة الاستيعابية المتاحة لمحطات البضائع والحاويات بالميناء تعد من العوامل الهامة الجاذبة لسفن الخطوط الملاحية، وتشمل طاقة الأرصفة والمراسي؛ فالامتداد الطولي للرصيف يجب أن يحقق متطلبات سفن الخطوط الملاحية أخذاً في الاعتبار اتجاه الخطوط الملاحية نحو زيادة أحجام وسعة سفنها، إذ تشغل الخطوط الملاحية سفن حاويات عملاقة يتجاوز طولها ٣٥٠ متراً وغطاسها ١٦ متراً وتصل حمولتها إلى ١٨٠٠٠ حاوية مكافئة، ويجب مراعاة تناسب أطوال الأرصفة مع أطوال تلك السفن، كما يجب أن تكون ساحات التخزين قادرة على استيعاب كميات البضائع وأعداد الحاويات كذلك الحال بالنسبة للمخازن المتخصصة والمستودعات.

٥- تقديم الميناء خدمات السفن الرافية

يساعد ذلك على وصول البضائع إلى الموانئ القريبة من الميناء الأصلي كما يساعد على وصول البضائع إلى مقصدها الأخير، وهذه الخدمة مرغوبة من الخطوط الملاحية إذ أنها تعمل على تحويل المرور من المنطقة الجغرافية المزدحمة، ومن ثم فإداء الميناء لهذه الخدمة يضيف قيمة اقتصادية إلى البضائع والحاويات، ومن ثم يحقق متطلبات الخدمة اللوجستية، وعلى ذلك فقيام الميناء البحري بأداء هذه الخدمة يمثل عنصراً جاذباً للخطوط الملاحية.

تصدير أول شحنة من حجر الكلس عبر ميناء الدقم

الدقم - الدقم :



الكميات وفي أقل وقت ممكن، وسيقوم بتطوير نفسه أكثر ليصبح مركزا دوليا رئيسيا لتصدير الصناعات المعدنية خلال الأعوام القليلة المقبلة. ونظرا لما تتمتع به المنطقة من إمكانيات وأنشطة صناعية قائمة في قطاع تصدير المعادن فقد تم تطوير رصيف المواد السائبة الجافة الذي تصل طاقته الاستيعابية الحالية الى ٥ ملايين طن سنويا في المرحلة الأولى. الجدير بالذكر أن شركة الصحراء للتجارة والمقاولات تقوم باستخراج وتصدير حجر الكلس من محجر يبعد عن الميناء حوالي ٤٠ كم. ويحتوي هذا المحجر على أكثر من ٢٠٠ مليون طن من حجر الكلس.

شهد ميناء الدقم في شهر مايو الماضي تصدير أول شحنة من حجر الكلس عبر الرصيف التجاري بنجاح. وبلغت كمية الشحنة ٥٥ ألف طن متري تم نقلها إلى أحد الموانئ الهندية. ويدخل حجر الكلس بشكل رئيسي في صناعات الفولاذ والإسمنت ويستخدم في صناعة ألواح الجبس والزجاج. وقال المدير التجاري لميناء الدقم ايروين مورتيلمانز: يهدف الميناء إلى دعم قطاع المعادن الذي يعد أحد القطاعات التي تركز عليها السلطنة ضمن خطتها للتنويع الاقتصادي. وأضاف: إننا قد بدأنا بتصدير أول كمية من حجر الدولوميت بنجاح في شهر فبراير من عام ٢٠١٦، موضحا أن حجر الدولوميت هو حجر معدني يتم استخراجه من منطقة قريبة من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وبكل تأكيد فإن شحن هذه المادة سيقوم بتعزيز مستوى النشاط في الميناء. وأكد ايروين أن ميناء الدقم يقوم بتسويق الثروات المعدنية في محافظة الوسطى من خلال دعم كافة عمليات التصدير وبكميات وأحجام تجارية كبيرة، موضحا أن هذه الكميات سوف تزداد في المستقبل. وقال إن الميناء مجهز بالكامل ليستوعب هذه

المدير التجاري:
نعمل على جعل
الميناء مركزا
دوليا رئيسيا
لتصدير الصناعات
المعدنية

دعم كافة عمليات
التصدير وبكميات
وأحجام تجارية
كبيرة



تطبيق نسبة التعمين في مشروعات الدقم يساهم في توفير العديد من فرص العمل للمواطنين

الشركات مطابقة
بالإعلان عن
الوظائف
الشاغرة في
المشروعات
الجاري تنفيذها

التنسيق مع سجل
القوى العاملة
لمعرفة أعداد
الباحثين عن
عمل بالدقم

وضع البرامج
التدريبية
المقرونة
بالتشغيل
بالتنسيق مع
الشركات العاملة
بالم المنطقة

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة تشدد على ضرورة تطبيق نسبة التعمين في مشروعات الدقم

مسقط - الدقم

٢- بالنسبة للشركات المسجلة بالمنطقة، يتم التأكد من التزامها بنسب التعمين المحددة بالتنسيق ما بين المحطة الواحدة ودائرة الشراكة والتنمية.

وأُسند القرار إلى دائرة الشراكة والتنمية بالتنسيق مع الشركات المخاطبة بالبندين (٢٠١) السابقين للإعلان عن الوظائف الشاغرة بالمشروعات الجاري تنفيذها بالمنطقة، كما أُسند إليها مهمة التنسيق مع هيئة سجل القوى العاملة، في شأن معرفة إحصائيات القوى العاملة والباحثين عن عمل في ولاية الدقم ومحافظة الوسطى، ووضع البرامج التدريبية المقرونة بالتشغيل بالتنسيق مع الشركات العاملة بالمنطقة.

جدير بالذكر أن القرار رقم (٩٠ / ٢٠١٤) الصادر في ٣٠ سبتمبر من عام ٢٠١٤ ينص على تحديد نسبة التعمين في المشروعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بـ ١٠٪ على أن تتم مراجعة هذه النسبة كل ٣ سنوات اعتباراً من تاريخ صدور القرار.

شددت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على ضرورة التزام الشركات العاملة بالمنطقة بنسبة التعمين المحددة سابقاً والبالغة ١٠٪. جاء ذلك في قرار أصدرته الهيئة بشأن الآليات التنفيذية للقرار رقم (٢٠١٤/٩٠) الخاص بتحديد نسبة التعمين في مشروعات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتهدف الهيئة من قرارها الجديد الذي جاء برقم (٣٣ / ٢٠١٧) للتأكد من استيفاء الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نسبة التعمين المحددة سابقاً بـ ١٠٪.

ونص القرار الجديد على أن تتولى الجهات المختصة التنسيق اللازم فيما بينها نحو: ١- بالنسبة للشركات التي تنفذ مشروعات حكومية بالمنطقة، يتم التأكد من التزامها بنسبة التعمين المحددة بالتنسيق ما بين دائرة المشاريع ودائرة الشراكة والتنمية.



محمد بن أحمد الشيزاوي*
رئيس التحرير

الصيف في الدقم

تحتل الدقم موقعا مثاليا على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي، وتشهد في فصل الصيف درجات حرارة معتدلة في مستويات العشرين درجة مئوية مما يؤهلها لتكون وجهة سياحية صيفية مميزة تضاف إلى الوجهات السياحية الأخرى بالسلطنة.

وتتميز الدقم بالطبيعة الخلابة وهدوء المكان واعتدال درجات الحرارة والشواطئ المطلّة على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي؛ وهذه مقومات سياحية يمكن استثمارها في تأسيس صناعة سياحية مزدهرة كأنشطة السياحة البحرية التي تشهد اهتماما متزايدا في العديد من المدن الساحلية العالمية، كما أن قرب المنطقة من محمية المها العربية يساهم في تشجيع المواطنين والسياح والمقيمين على استغلال فرصة وجودهم بالدقم لزيارة المحمية، وتشتهر الدقم أيضا بوجود حديقة الصخور التي تضم مجموعة متنوعة من الصخور ذات الأشكال والتكوينات التي تحير زائريها، وهناك العديد من المزارات السياحية الأخرى التي يمكن اعتبارها مجالا خصبا لاستثمار القطاع الخاص في هذا المجال.

كما أن موقع الدقم في منتصف المسافة تقريبا بين محافظة ظفار التي تشهد في فصل الصيف اعتدالا في درجات الحرارة التي تهبط إلى نحو ٢٥ درجة مئوية وبين محافظة مسقط التي ترتفع فيها درجات الحرارة إلى مستويات الـ ٤٠ درجة مئوية يجعل الدقم محطة مثالية لتوقف المسافرين بين صلالة ومسقط وأخذ قسط من الراحة قبل استئناف سفرهم ليحظوا بأجواء رائعة حيث النسيم البارد وشفاء الجو وهدوء المكان، خاصة أن الدقم تتمتع بوجود خيارات متنوعة من الفنادق كفندق المدينة ذي الـ ٣ نجوم، وفندق ومنتجع بارك ان الذي شُيد بنظام الشاليهات، وفندق كراون بلازا الذي يحتل موقعا مميزا قبالة شاطئ الدقم.

إن المقومات السياحية والحوافز التي تقدمها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم توفر العديد من عناصر النجاح للشركات السياحية الراغبة بالاستثمار في القطاع السياحي، ونعتقد أن قيام المستثمرين بتأسيس شركات للاستثمار في إقامة أنشطة بحرية أو تنظيم زيارات إلى مناطق الجذب السياحي سيساهم في تنشيط هذا القطاع الحيوي ويجعل الدقم نقطة جذب رئيسية على ضفاف المحيط.



تتميز الدقم بعدد من
المقومات السياحية
التي يمكن استثمارها
في تأسيس صناعة
سياحية مزدهرة كأنشطة
السياحة البحرية التي
تشهد اهتماما متزايدا
في العديد من المدن
الساحلية العالمية